

دور سياسة سعر الفائدة بين البنوك لمدة ليلة واحدة (سعر الكوريدور . Corridor Rate) في تأثير العوامل المحددة للاداء المالى للبنوك المقيدة فى بورصة الاوراق المالية المصرية

ياسر عبد السلام عبد الحليم الزيات

نائب مدير عام الائتمان والبنوك (شركة الاسكندرية للانشاءات، احدى شركات طلعت مصطفى)
باحث، دكتوراة ، الدراسات العليا كلية إدارة الأعمال، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا
والنقل البحري، الإسكندرية، مصر

الأستاذ الدكتور / أحمد صقر

استاذ التمويل، وكيل كلية الدراسات العليا لشؤون الطلاب، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا
والنقل البحري

الدكتورة/ عبير محمد موسى

استاذ مساعد فى التمويل قسم الإدارة المالية والمحاسبة، كلية الإدارة والتكنولوجيا
الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري

الدكتور / مروان عامر

وكيل الكلية للشؤون التدريبيه وخدمة المجتمع، الدراسات العليا كلية إدارة الأعمال، الأكاديمية
العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، الإسكندرية، مصر

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر العوامل المحددة للأداء المالى، والمتمثلة في: كفاية رأس المال، معدل استخدام الأصول، نسبة القروض إلى الودائع، والمصروفات التشغيلية، على مؤشرات الربحية في البنوك المصرية المقيدة في البورصة. وذلك من خلال دراسة دور سعر الفائدة بين البنوك لليلة واحدة (سعر الكوريدور) كمتغير وسيط في تفسير العلاقة بين هذه العوامل ومؤشرات الربحية، والتي تشمل معدل العائد على الأصول (ROA)، معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، وهامش الفائدة الصافي (NIM)، يتكون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية المصرية المقيدة في البورصة المصرية، حيث تم الاعتماد على بيانات منشورة لعينة مكونة من ١٢ بنكاً خلال

الفترة من ٢٠١٢ حتى ٢٠٢٣. أظهرت النتائج وجود تأثير معنوي للعوامل المحددة للأداء المالي على الربحية، كما كشفت عن تغير في هذا التأثير في ظل التغيرات في سعر الكوريدور. وقد قدمت نتائج هذه الدراسة بعض التوصيات لصانعي القرار وهي تبني استراتيجيات تشغيلية ومالية مرنة تتماشى مع السياسات النقدية، هذا بالإضافة الى تشجيع مزيد من الدراسات المستقبلية التي تدمج المتغيرات الكلية والداخلية في تحليل الأداء البنكي.

الكلمات المفتاحية: سعر الفائدة بين البنوك لليلة واحدة (سعر الكوريدور) - معدل العائد على الأصول (ROA)، معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، وهامش الفائدة الصافي (NIM) - كفاية رأس المال- معدل استخدام الأصول- مؤشرات الربحية.

Abstract:

This study aims to analyze the impact of key financial performance determinants—namely capital adequacy, asset utilization rate, loan-to-deposit ratio, and operating expenses—on profitability indicators in Egyptian banks listed on the stock exchange. Additionally, it investigates the role of the overnight interbank interest rate (Corridor Rate) as a mediating variable in the relationship between these determinants and profitability indicators, including Return on Assets (ROA), Return on Equity (ROE), and Net Interest Margin (NIM). The population of the study consists of Egyptian commercial banks listed on the stock exchange, with a sample of 12 banks examined over the period from 2016 to 2023 using published financial data. The results show a statistically significant effect of financial performance determinants on profitability and reveal that this relationship

varies depending on fluctuations in the corridor rate. The study recommends adopting flexible financial and operational strategies aligned with monetary policy and encourages further research incorporating both internal and macroeconomic variables in assessing banking performance.

Key Words: overnight interbank interest rate (Corridor Rate) - Return on Assets (ROA) - Return on Equity (ROE)- Net Interest Margin (NIM) – Capital Adequacy - Asset Utilization Rate

١ - المقدمة

تتصف بيئة الأعمال المصرفية بالتغيرات السريعة والمتلاحقة في ظل وجود مناخ إقتصادي غير مستقر، وفي ظل التطورات المتلاحقة التي تشهدها الأسواق العالمية، ومع تزايد حدة المنافسة المحلية والعالمية أصبحت البنوك معرضة للعديد من المخاطر التي قد تنشأ من العوامل الداخلية أو من البيئة الخارجية (رزق، ٢٠٢٢).
تعتبر المخاطر المصرفية من أهم التحديات التي تواجه البنوك من حيث كيفية تحديدها وقياسها وإدارتها والسيطرة عليها، لذلك فهي تعد من القضايا التي تهتم الجهات الرقابية والتنظيمية بتقديم الضوابط والأطر التنظيمية والمحاسبية التي تحكم قياسها وتقييمها والرقابة عليها، وعلى رأسها لجنة بازل للرقابة والإشراف على البنوك، والتي قامت بإصدار اتفاقيات بازل التي تعتبر معياراً تشريعياً دولياً لكفاية رأس المال، بهدف تحسين وحوكمة المخاطر، وتعزيز الإفصاح والشفافية وضمان الاستقرار المالي، وتعزيز قدرة رأس المال على تغطية المخاطر الجوهرية التي قد يتعرض لها البنك في ظل الظروف غير المواتية، ومن ثم حماية أموال المودعين من هذه المخاطر، باعتباره خط الدفاع الأول لحماية هذه الأموال (حافظ، ٢٠٢٤)، لذلك تحرص الجهات التنظيمية والتشريعية على إعادة التفكير في مدي ملائمة الإجراءات المنظمةة للقطاع المصرفي لتأمين كفاية رأس مال البنوك، وهو الأمر الذي يتطلب الاستجابة في الوقت المناسب للتحويلات في المخاطر والسيولة العالمية، مما يدفع

البنوك المركزية وهيئات المال المختلفة في عدد من دول العالم الى السعى لتدشين مؤشرات جديدة لأسعار الفائدة تعبر بشكل أكثر دقة عن معدلات العائد الفعلية داخل السوق التي تتعامل بها البنوك والمؤسسات المالية (إبراهيم، ٢٠٢٣).

ويحظى الأداء المالي للبنوك وربحية القطاع المصرفي بأهمية كبيرة خاصة في السنوات الأخيرة نتيجة ارتفاع وتيرة المخاطر، بالإضافة إلى ما أظهرته الأزمة المالية العالمية الأخيرة من عدم كفاية جودة رأس المال، فضلاً عن كشفها عن عدم وجود إفصاح عن المعلومات التي من شأنها تمكن السوق والمستثمرين من تقييم كفاية وجودة رأس المال (بخيت وآخرون، ٢٠٢٢)، ولما كان رأس مال البنك يمثل خط الدفاع الأول لحماية أموال المودعين، فقد كان من الضروري تحديد اهم العوامل والمحددات المؤثرة في الأداء المالي وتحديد نسبة مثلى لكفاية رأس المال تلتزم بها جميع البنوك، وهو ما دفع لجنة بازل للرقابة والإشراف على البنوك إلى إصدار إتفاقية بازل (III BASEL) في عام ٢٠١٠، كما استحدثت اللجنة لذلك الغرض هوامش الأمان، ومعدلات الرفع المالي، وأدخلت مؤشرات لإدارة مخاطر السيولة، بالإضافة إلى زيادة معدل كفاية رأس المال بهدف مساعدة البنوك على تقديم رأس مال ذو جودة عالية أثناء الأزمات المالية والأقتصادية، ومن ثم ضرورة وأهمية دراسة نسبة استخدام الأصول، نسبة القروض إلى الودائع، المصروفات التشغيلية للبنوك لدورها في التأثير على الأداء المالي للبنوك وذلك بهدف تعزيز قدرة رأس المال وقواعد السيولة من أجل التوصل إلى قطاع مصرفي أكثر مرونة واستقرار، وكذلك لتجنب المخاطر وتلافي انتقالها (إسماعيل وآخرون، ٢٠٢١).

لأنك ان السمة الأساسية التي تحكم نشاط المصارف هي كيفية التعامل مع الأصول بشكل يضمن تحقيق الاستقرار والنمو (صقر وآخرون، ٢٠٢٢) ويتمثل هدف البنك المركزي المصري لتحقيق استقرار الأسعار من خلال تقليل تقلبات التضخم عن المستوى الذي يعتبر متوافقاً مع استقرار الأسعار (فجوة التضخم) ، والتقليل من تقلبات النشاط الاقتصادي الحقيقي عن طاقته الإنتاجية الكاملة (فجوة الإنتاج)، ويتم العمل على تحقيق هذا الهدف بالتوازي مع التحول لنظام استهداف معدلات التضخم

المرن، متوافقاً مع تحرير سوق الصرف الأجنبي. لذلك، يضع البنك المركزي مستهدفات متعددة للتضخم، بحيث ينتقل الاقتصاد المصري تدريجياً من معدل التضخم المستهدف حالياً نحو المستوى المقدر له على المدى المتوسط (Moursi, 2017). ويتم تسعير العوائد الخاصة بالبنوك أو الأرباح المتولدة منها بناء على مؤشر تسعير Bench-Mark وفي السوق المصرفي المصري يعتبر المؤشر المعمول به هو سعر فائدة البنك المركزي لمدة ليلة واحدة Overnight Rate وهي أداة طورها البنك المركزي للموازنة بين الاستقرار المالي واستقرار الأسعار الذي تفرضه التقلبات في الأسواق العالمية، وتسمى ممر أسعار الفائدة، أو كما يطلق عليه عموم المصرفيين سعر الكوريدور . Corridor Rate، وهو مسار تتبعه البنوك المركزية كإحدى الأدوات المستخدمة في الحفاظ على استقرار النظام المالي في الدول من خلال تنظيم التداولات النقدية بين البنوك وبعضها (Interbank) وبين البنك المركزي، ويكون بمثابة سعر إسترشادي من البنك المركزي للبنوك فيما يتعلق بتحركات معدلات الفائدة (Tetik, and Ceyla , 2015)، ويشمل هذا النظام سعرين للعائد لليلة واحدة في تعاملات البنك المركزي مع البنوك أحدهما للإيداع والآخر للإقراض، وذلك من خلال وضع حد أدنى وحد أقصى لمعدل الفائدة التي تُقرض بها البنوك بعضها البعض، كما يحدد أيضاً سعر الخصم، وهو معدل الفائدة الذي يمكن للبنوك أن تقترض به مباشراً من البنك المركزي (نادر، ٢٠١٦).

وتتمثل آلية العمل بنظام الكوريدور (Corridor System) حيث تلتزم البنوك عادة بالاحتفاظ بحد أدنى من السيولة المالية (Cash Reserves) بناء على قرارات البنك المركزي، فيما يسمح للبنوك التي لديها فائض في السيولة (Excess Reserves) بأن تقرض البنوك الأخرى، ويساعد نظام الكوريدور في التغلب على تذبذبات أسعار العائد في سوق تنظيم التداولات النقدية بين البنوك وبعضها لليلة واحدة. يقوم البنك المركزي بالإعلان عن أي تغييرات في نطاق السعر بالإضافة إلى سعر العملية الرئيسية واتفاقية إعادة الشراء (REPO) وعمليات السوق المفتوحة وفقاً لحالة السيولة في السوق (مرسي، ٢٠١٧).

وبناء على ذلك تتناول الدراسة الحالية العلاقة بين العوامل المحددة للاداء المالي على مؤشرات الربحية في القطاع المصرفي وسعر الفائدة بين البنوك لليلة واحدة (Corridor)

٢- مشكلة الدراسة

تعد ربحية البنوك والقطاع المصرفي عنصراً حيوياً لضمان استدامة واستقرار النظام المالي. ومن ثم تعزيز النمو الاقتصادي ، الربحية ليست فقط هدفاً للبنك بل هي أيضاً مؤشر على استقراره وقدرته على خدمة عملائه والمساهمة في الاقتصاد بشكل عام. وفي إطار سعي البنوك إلى تدعيم مركزها المالي وتطوير قدراتها التنافسية تقوم بتحليل المحتملة المؤثر في ادائها المالي ومن ثم تحقيق ربحيتها، حيث تعتمد ربحية البنوك على مجموعة متنوعة من العوامل المالية والإدارية. حيث أن إدارة رأس المال وإدارة المخاطر وكذلك المحافظة على هامش الأمان المصرفي، من اهم العناصر التي تعزز من قدرة البنوك في الوفاء بالتزاماتها بالإضافة إلى المحافظة على حقوق المودعين والمساهمين. حيث تتعرض البنوك عند ممارستها لأنشطتها للعديد من المخاطر التي تؤثر على كفاءتها وفي قدرتها على الإستمرار في أنشطتها.

وتعد تعليمات كفاية رأس مال البنوك **Capital Adequacy** من الإجراءات الهامة التي تشغل البنوك والمصارف المركزية على مستوى العالم، وهي نسبة رأس المال الذي يحتفظ به البنك مقارنةً بأصوله المحفوفة بالمخاطر، والتي تضمن أن البنك لديه ما يكفي من رأس المال لمواجهة الخسائر المحتملة التي قد تنشأ من المخاطر التي يتعرض لها، مثل القروض المتعثرة أو انخفاض قيمة الأصول، وتعتبر كفاية رأس المال من أهم المؤشرات التي تستخدمها الجهات التنظيمية لتقييم قوة ومتانة البنك واستقراره المالي. إذا كانت نسبة كفاية رأس المال مرتفعة، فهذا يعني أن البنك في وضع أفضل لتحمل الخسائر المفاجئة دون أن يتعرض لمشاكل مالية كبيرة.

ويواجه الإقتصاد المصري تحديا جديدا اضايفيا يضاف إلى حزمة كبيرة من التحديات السابقة ويتمثل هذا التحدي في مواجهة ارتفاع معدلات التضخم غير المسبوقة، وذلك نتيجة لتداعيات الأزمات العالمية التي شهدتها العالم في الفترة الأخيرة، وما تبعها من

آثار على الاقتصاد المصري، بالإضافة إلى الأزمات الاقتصادية المحلية نتيجة قرارات تعويم الجنيه في مقابل العملات الأجنبية.

و يلعب سعر الكوريدور (Corridor Rate) دوراً محورياً في استقرار الاقتصاد والسيطرة على المتغيرات المالية الأساسية ، حيث يعد أداة هامة يستخدمها البنك المركزي لتحقيق الاستقرار في السوق المالية. من خلال تحديد سعر الفائدة الذي يمكن أن تتداول به البنوك فيما بينها، يمكن للبنك المركزي التأثير على معدلات التضخم والسيولة في النظام المالي، كما يساعد سعر الكوريدور في إدارة السيولة في النظام المصرفي. عند رفع سعر الفائدة، يتم تقليل المعروض النقدي، مما يقلل من التضخم. وبالعكس، يمكن خفض السعر لزيادة السيولة وتحفيز النمو الاقتصادي.

وبناء عليه تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي :
إلى أي مدى تؤثر العوامل المحددة للاداء المالي على مؤشرات الربحية في القطاع المصرفي؟ و هل يؤثر سعر الكوريدور Corridor Rate على الاداء المالي وربحية البنوك المقيدة بالبورصة المصرية؟

٣- أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة في العناصر التالية:

- اختبار تأثير العوامل المحددة للاداء المالي على مؤشرات الربحية في القطاع المصرفي
- إلقاء الضوء على مفهوم وابعاد ومزايا وعيوب نظام سعر الفائدة لليلة واحدة بين البنوك الكوريدور Corridor Rate .
- اختبار تأثير سعر الكوريدور Corridor Rate على الاداء المالي المصرفي وربحية البنوك المقيدة بالبورصة المصرية.
- تطوير أسلوب لقياس معدل كفاية رأس المال للوصول إلى معيار يتضمن مختلف العناصر اللازمة لتقييم كفاية رأس المال وتحقيق الملاءة المطلوبة ويعكس بدرجة كافية المخاطر التي تواجه البنوك التجارية وفق أركان معيار كفاية رأس المال الواردة في إتفاقية بازل III .

- إختبار تأثير نسبة استخدام الأصول ، نسبة القروض إلى الودائع، المصروفات التشغيلية للبنوك على مؤشرات الربحية في القطاع المصرفي .

٤- أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من أهمية القطاع المصرفي في مصر وفي جمع أنحاء العالم، وتأثيره على القطاع الاقتصادي والتنمية بإعتباره القطاع والمحرك الرئيسي والذراع الاقتصادي.

كما تتبع أهمية الدراسة في تناول أسعار الفائدة ودورها في التصدى لمعدلات التضخم وبإعتبارها أحد أهم السياسات النقدية الفعالة، كما تعد السياسة النقدية من اهم السياسات الاقتصادية التي تؤثر على الاقتصاد الحقيقي والنقدى ، والتي تعمل على تنظيم وضبط التوازن الاقتصادي العام وتحقيق التوازن الخارجى ومواجهة الصدمات الخارجية وتحقيق الإستقرار المالى.

كما تتبع أهمية الدراسة في كل من الجوانب العلمية والعملية :

٤-١ **الأهمية العملية :** تتمثل الأهمية التطبيقية والعملية للدراسة في وجود العديد من الأطراف ذات الصلة والمهتمة بنتائج الدراسة مثل المودعين، والجهات الرقابية والمؤسسات الرسمية، بالإضافة إلى أصحاب القرار والقيادات المصرفية والمالية، حيث تتناول الدراسة اهم العوامل المحددة للأداء المالى والمؤثرة في الربحية مثل نسبة كفاية رأس المال ونسبة استخدام الأصول ، نسبة القروض إلى الودائع، وكذلك المصروفات التشغيلية للبنوك، حيث يهتم المودعين بأغراض دراسة العناصر التي تعمل على حماية ودائعهم وتوجيهها نحو المصارف التي تتمتع بمراكز مالية قوية ونسبة كفاية عالية من رأس المال مما يضمن عدم المساس بأموالهم عند تعرض البنوك إلى مخاطر أو خسائر، كما يهتم المالكين وأصحاب المصلحة لمعرفة قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته وتحمل المسحوبات الطارئة ومن ثم إستمراريته دون التعرض لمخاطر الإفلاس.

٤-٢ **الأهمية النظرية:** تعد الدراسة إمتداد لجهود الباحثين ممن تناولوا موضوع الدراسة من العوامل المحددة للأداء المالى وتأثيرها على ربحية البنوك والقطاع المصرفي، مما

يشكل إضافة بحثية ومعرفية، كما تعد الدراسة مرجعاً للدراسات اللاحقة في هذا المجال بما تتناوله من قضايا وتساؤلات ونتائج يمكن اخذها في الاعتبار، كما تقدم توصيات مبنية على نتائج وتحليل أحصائي وتقديم مصطلحات ونتائج وتوصيات للأكاديميين والباحثين في المجال الاقتصادي، والمالي والمصرفي.

٥- الدراسات السابقة

هدفت دراسة (Yilmaz et al , 2021) إلى تحليل آثار سياسة مسار أسعار الفائدة Corridor على الكفاءة النقدية في تركيا، وتطبيق نموذج تصحيح الخطأ والسببية VEC Granger. وتتكون مجموعة البيانات من ١٠٨ مشاهدات لكل سلسلة زمنية من مايو ٢٠١٠ إلى ديسمبر ٢٠١٩. وأشارت نتائج اختبار السببية (جرانجر) إلى وجود تأثير كبير لمعدل الاقتراض على معدل التضخم. أظهرت دالة الاستجابة أن التغير في سعر الفائدة على الاقتراض أثر في الاتجاه المعاكس على معدل التضخم بفارق ٣ أشهر. تسببت الزيادة في سعر الإقراض في زيادة قيمة مؤشر BIST 100. وخلصت الدراسة إلى أن تنفيذ سعر الفائدة بين البنوك لليلة واحدة (Corridor) أدى بنجاح إلى زيادة مرونة وفعالية السياسة النقدية في تركيا.

هدفت دراسة (Kara, ٢٠١٥) إلى إلقاء الضوء على استخدام البنك المركزي التركي (CBT) استراتيجية سياسة نقدية متعددة الأدوات ضمن نطاق واسع لأسعار الفائدة (Corridor Rate) منذ عام ٢٠١٠. وفي هذا النهج، وذلك من خلال تقديم عرض مبسط للإطار التشغيلي للبنك المركزي التركي، وهدفت الدراسة إلى الإجابة على أسئلة (١) كيف يتم تحديد أسعار الفائدة قصيرة الأجل؟ (٢) ما هي الآثار المترتبة على التغيير في تكوين التمويل؟ (٣) ما هو سعر الفائدة الأكثر أهمية بالنسبة لآلية التحويل النقدي؟ وذلك في محاولة لتقديم بعض الأفكار حول تقييم موقف السياسة النقدية. وخلصت الدراسة بعدة نتائج أهمها ان توفير السيولة لدى البنك المركزي عنصراً مهماً في موقف السياسة النقدية، كما إن تفسير التغيرات في قرارات السياسة النقدية يتطلب فهم التنفيذ العملي للسياسة النقدية.

هدفت دراسة (Tetik, and Ceylan, 2015) إلى معرفة كيفية تأثير استراتيجية سعر الفائدة بين البنوك لليلة واحدة (Interest Rate Corridor)، باعتبارها أداة سياسية جديدة نفذها البنك المركزي التركي في عام ٢٠١١، على أدوات الاستثمار المالي والأسهم العادية وأسعار الصرف. وقسمت الدراسة الفترة الزمنية إلى فترتين، الفترة التي تسبق استراتيجية سعر الفائدة بين البنوك لليلة واحدة (Corridor) والفترة التي تلي تنفيذ استراتيجية سعر الفائدة بين البنوك لليلة واحدة (Corridor). وتم فحص آثار التغيرات في أسعار الفائدة على الأسهم العادية وسعر الصرف في إطار نموذج الانحدار التلقائي الهيكلي (SVAR).

وتوصلت أهم نتائج الدراسة إلى أن تأثير التغير في سعر الفائدة على الأسهم العادية وسعر الصرف يصبح أكثر استمرارية بعد استراتيجية سعر الفائدة بين البنوك لليلة واحدة (Corridor). والنتيجة الأخرى هي أن تدفقات رأس المال قصيرة الأجل مع حركة المضاربة يتم التصدي لها بعد هذه الاستراتيجية، وتتزامن النتائج مع نتائج الزيادة في تقلبات أسعار الفائدة.

هدفت دراسة (Haznedaroğlu, 2014) أن لسعر الفائدة بين البنوك لليلة واحدة (Corridor) أثر بشكل إيجابي على الاستقرار المالي وقام بتحليل آثار قرارات أسعار الفائدة التي اتخذها البنك المركزي التركي على التضخم. وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة عكسية طويلة المدى بين التضخم وأسعار الفائدة. قام (Tetik and Ceylan, 2015) بالتحقيق في تأثير أداة سياسة سعر الفائدة بين البنوك لليلة واحدة (Corridor) على أسعار الصرف والأسهم. استخدمت هذه الدراسة نموذج VAR. أشارت النتائج إلى أن سعر الصرف تفاعل سلباً في الفترة الأولى وإيجابياً في الفترة الثانية. وقد درس (Kara, 2015) التفاعل بين السيولة وسياسة أسعار الفائدة قصيرة الأجل ضمن إطار نظام سعر الفائدة بين البنوك لليلة واحدة (Corridor) الواسع.

هدفت دراسة (القصري، ٢٠٢٤) إلى قياس أثر الكفاءة التشغيلية على القوة المالية للبنوك المصرية " البنوك الإسلامية مقابل البنوك التجارية التقليدية" تم إجراء الدراسة التطبيقية خلال الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠٢٢ وهي الفترة التي أعقبت

ثورة يناير بما لها من تحديات على الاقتصاد المصري وبيئة عمل البنوك التجارية في مصر من حيث المحافظة على زيادة الأرباح وضبط مستويات إدارة التكاليف وخفض معدلات الديون المتعثرة. حيث أظهرت الدراسة بأن الكفاءة التشغيلية تؤثر معنوياً على القوة المالية للبنوك باعتبارها متغيراً تابعاً وليس العكس. كما أظهرت النتائج وجود اختلافات جوهرية ذات دلالة إحصائية بين البنوك التقليدية، البنوك التقليدية ذات الفروع الإسلامية والبنوك الإسلامية حيث أظهرت نتائج الدراسة بأن البنوك الإسلامية ذات قوة مالية مرتفعة وتتأثر بالكفاءة التشغيلية بشكل كبير تليها البنوك التجارية التقليدية ذات النواظير الإسلامية وأخير البنوك التجارية التقليدية. أيضاً أُستقت نتائج الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة بأن حجم البنك ومعدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي من أهم المتغيرات المحددة للقوة المالية للبنك. حيث يرتبط حجم البنك بعلاقة ذات دلالة معنوية سالبة مع مؤشر القوة المالية بينما يرتبط معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي بعلاقة معنوية موجبة مع مؤشر القوة المالية للبنوك العاملة في مصر. كما خلّنت الدراسة بأنه قدمت العديد من الأبحاث في أدبيات التمويل مداخل متعددة لتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية التقليدية مقارنة بالبنوك الإسلامية وذلك باستخدام النسب المالية أو أساليب الكفاءة Efficiency Frontier Techniques. إلا أنه لم تتعرض الأبحاث في المكتبة العربية من قبل إلى تقدير لقياس القوة المالية للبنوك التجارية ومدى تأثيرها بالكفاءة التشغيلية لتلك البنوك. وما إذا كانت درجة قوة تلك العلاقة تختلف فيما بين البنوك التجارية التقليدية والإسلامية.

هدفت دراسة (العمرأوي، ٢٠٢٣) إلى بناء نموذج لقياس أثر تطبيق معيار كفاية رأس المال، ومعيار نسبة الرافعة المالية ضمن مقررات اتفاقية بازل الثالثة Basel III على مؤشرات الأداء المالي بالبنوك العاملة في مصر، وذلك بعد اكتمال تطبيق مقررات اتفاقية بازل الثالثة Basel III في مصر تزامناً مع بداية عام ٢٠١٩. وقد تم استخدام أسلوب تحليل المسار Path Analysis من خلال برنامج IBM AMOS 24 للتحقق من مدى مطابقة النموذج المقترح للدراسة مع البيانات التي تم جمعها عن المتغيرات التي يتضمنها هذا النموذج، وكذلك تم استخدام أسلوب تحليل المسار

لإجراء اختبارات فروض الدراسة، وذلك باستخدام بيانات مؤشرات السلامة المالية ومؤشرات الأداء المالي الربع سنوية لبنوك القطاع المصرفي المصري وعددها (٣٨) بنك خلال فترة الدراسة الممتدة من بداية الربع الأول من عام ٢٠١٦ وحتى نهاية الربع الأول من عام ٢٠٢٢، هذا وقد أسفرت نتائج التحليل الإحصائي عن وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لجميع معايير السلامة المالية موضوع الدراسة على مؤشرات الأداء المالي الثلاثة التي تم استخدامها بالدراسة، وذلك عند مستوى دلالة أقل من ٠.٠١. كما أسفرت تلك النتائج عن التوصل إلى النموذج المقترح لقياس أثر تطبيق معايير السلامة المالية على مؤشرات الأداء المالي الثلاثة، وكانت القدرة التفسيرية للمعادلات الثلاثة بالنموذج مرتفعة نسبياً، حيث بلغت نحو (٧٤.٦٪، ٨٦.٧٪، ٣٩.٨٪) لمعادلات معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل صافي هامش الفائدة على الترتيب.

هدفت دراسة (بخيت وآخرون، ٢٠٢٢) إلى التعرف على العوامل المؤثرة على كفاية رأس المال في البنوك التجارية السورية، وتمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على تأثير (حجم البنك - مستوى السيولة - معدل العائد على الأصول - معدل العائد على حقوق الملكية - مخاطر الائتمان - الرافعة المالية) على الأداء المالي للبنوك ومدى كفاية رأس المال، وأعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل المضمون من خلال قياس تأثير المتغيرات بالتطبيق على كافة للبنوك المدرجة في سوق مال دمشق وعددها (١٤) بنك وخلصت الدراسة بعدد من انتاج أهمها أن كلا من (حجم البنك - مستوى السيولة - معدل العائد على الأصول - معدل العائد على حقوق الملكية - مخاطر الائتمان - الرافعة المالية) لهم تأثير على الأداء المالي للبنوك، وأوصت الدراسة بضرورة ان تعمل إدارات البنوك على ادراك خطورة تلك العوامل المؤثرة على الإنتباه لكافة الأبعاد التي يمكن ان تؤثر على استقراره.

هدفت دراسة (إبراهيم، ٢٠٢٣) إلى دراسة مدى نجاح سياسة رفع أسعار الفائدة وتحرير سعر الجنيه في استهداف التضخم واستقرار سعر الصرف من أجل فهم متطلبات وتحديات السياسة النقدية، حيث تم تسليط الضوء على الأدبيات النظرية

المتعلقة بالسياسة النقدية والتركيز على سياسة رفع سعر الفائدة كأبرز الأدوات المستخدمة،

وقام الباحث بتصميم نموذج لقياس الآثار الاقتصادية المتوقعة باستخدام البيانات السنوية لمصر في الفترة ١٩٩١ - ٢٠٢٢. لقياس العلاقة بين سعر الفائدة وسعر الصرف وبعض المتغيرات الاقتصادية ، وتوصلت أهم نتائج الدراسة إلى أن تأثير سياسة رفع أسعار الفائدة يظهر في المدى القصير وذلك لسهولة تكيف السياسة النقدية مع الأوضاع الاقتصادية لكن مع الأخذ في الاعتبار أن باقي أدوات السياسة النقدية ليست حلا سريعا فهي تحتاج إلى وقت حتى تصبح نافذة المفعول وتحتاج كذلك لمزيد من تشديد الشروط النقدية وأن عدم رفع أسعار الفائدة كان سيضع ضغوط على الجنيه المصري كما كان سيدفع المستثمرين إلى بيع أصولهم وتوظيف عائداتها في الاستثمارات المقومة بالدولار ذات العوائد المرتفعة.

٦- الإطار النظري

ممرات إنتقال آليات السياسة النقدية

تعد السياسة النقدية من اهم السياسات الاقتصادية التي تؤثر على الاقتصاد الحقيقي والنقدى، وعادة ماتستخدمها الدولة لتحقيق الاستقرار فى المستوى العام للأسعار ومستوى النشاط الاقتصادى، والتي تعمل على تنظيم وضبط التوازن الاقتصادى العام وتحقيق التوازن الخارجى ومواجهة الصدمات الخارجية وتحقيق الاستقرار المالى، وتمثل الاهداف النهائية للسياسة النقدية فى تحقيق الاستقرار السعري والتوظيف الكامل، وتسعى السياسة النقدية الى تحقيق الاستقرار الاقتصادى من خلال تحقيق الاستقرار فى المستوى العام للأسعار بإستخدام ممرات انتقال اثر السياسة النقدية. وتنتقل تصرفات السياسة النقدية الى باقى الاقتصاد الكلى من خلال مايسمى بممرات الانتقال (Graeve, 2018)، وعلى الرغم من اختلاف المدارس الاقتصادية حول دور السياسة النقدية فى الاقتصاد القومى، الا ان ثمة اتفاقا على ان السياسة النقدية فى مضمونها الاساسى تعمل على التحكم فى عرض النقود وادارته على النحو الذى يقتضيه تحقيق معدل النمو الحقيقى المستهدف مع المحافظة على استقرار الاسعار، اى معدل النمو الذى لايتعارض

مع مقتضيات الاستقرار النقدي والذي لايسمح الا بارتفاع طفيف في المستوى العام للأسعار (الغندور، ٢٠٢٠) وهناك عدة ممرات يتم من خلالها انتقال اثار السياسة النقدية منها : سعر الفائدة على الودائع، سعر الفائدة على القروض، سعر الصرف، الائتمان، السيولة المحلية، نقود الاحتياط، اسعار الاصول، التوقعات. وتختلف الادوات المستخدمة (كمية ونوعية)، (مباشر وغير مباشر) من دولة لاخرى، ومن وقت لاخر في نفس الدولة وذلك تبعاً للظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولة، ودرجة تطور الاسواق المالية، ومدى كفاءة الجهاز المصرفي (حجاج، ٢٠١٨).

ممر سعر الفائدة

تمثل الممر الاساسي لنقل اثر السياسة النقدية في النموذج الكينزي حيث ان اثار السياسة النقدية التوسعية او الانكماشية تنتقل الى الاقتصاد الحقيقي عبر ممر سعر الفائدة، فاتباع سياسة نقدية توسعية يؤدي الى زيادة المعروض النقدي، وهذا يدفع اسعار الفائدة الحقيقية في سوق النقد الى الانخفاض، اي انخفاض تكلفة رأس المال، مما ينتج عنه زيادة كل من الانفاق الاستهلاكي والاستثماري ومن ثم زيادة الطلب الكلي والنتائج، اما في حالة اتباع سياسة نقدية انكماشية اي تخفيض المعروض النقدي، فان ذلك يدفع اسعار الفائدة الحقيقية الى الارتفاع مما يرفع تكلفة رس المال ويحد من الطلب على الاستثمار، والطلب الكلي (حسن، ٢٠١٧).

نظام الكوريدور Corridor System

أعلن البنك المركزي المصري في يونيو ٢٠٠٥ إطاراً تشغيلياً جديداً لتنفيذ السياسة النقدية يتمثل في التحول من الإطار التشغيلي الكمي (فائض الاحتياطيات) إلى الإطار التشغيلي السعري (سعر العائد في سوق الإنترنتك لليلة واحدة) والمعروف بنظام الكوريدور (Corridor System)، والكوريدور (Corridor) هو مسار تتبعه البنوك المركزية كإحدى الأدوات المستخدمة في الحفاظ على استقرار النظام المالي في الدول، من خلال تنظيم سوق الإنترنتك (Interbank) الخاص بتداولات البنكنوت بين البنوك مع بعضها وبينها وبين البنك المركزي؛ عبر وضع حد أدنى وحد أقصى لمعدل الفائدة التي تُقرض

بها البنوك بعضها بعضاً، كما يحدد أيضاً سعر الخصم، وهو معدل الفائدة الذي يمكن للبنوك أن تقتض به مباشرة من البنك المركزي (Adeyemi et al, 2023). ويشمل هذا النظام سعرين للعائد لليلة واحدة في تعاملات البنك المركزي مع البنوك التجارية أحدهما للإيداع والآخر للإقراض. ويمثل سعر عائد الإيداع الحد الأدنى لسعر العائد بالكوريدور، بينما يمثل سعر عائد الإقراض الحد الأقصى له. وبالتالي يساعد نظام الكوريدور في التغلب على تذبذبات أسعار العائد في سوق الإنترنت لليلة واحدة. يقوم البنك المركزي بالإعلان عن أي تغييرات في نطاق السعر بالإضافة إلى سعر العملية الرئيسية واتفاقية إعادة الشراء (REPO) وعمليات السوق المفتوحة وفقاً لحالة السيولة في السوق. وتلتزم البنوك عادةً بالاحتفاظ بحد أدنى من السيولة المالية (Cash Reserves) بناء على قرار من البنك المركزي، فيما يُسمح للبنوك التي لديها فائض في السيولة (Excess Reserves) بأن تُقرض البنوك الأخرى. (إبراهيم، ٢٠٢٣)

وظهر تطوير جديد لنظام كوريدور باسم كونيا (Conia) عبر إطلاق مؤشر يضع الحد المعياري لأسعار الفائدة الخالية من المخاطر لليلة واحدة يتم تحديثه يومياً، وطبقته مصر في البنك المركزي خلال أكتوبر ٢٠١٩، وعرف بـ متوسط القاهرة لسعر الفائدة بين البنوك لليلة واحدة (Cairo Overnight Interbank Average) بعدما تم تطويره من قبل مجموعة عمل تضم ممثلين عن البنك المركزي المصري وبنوك محلية وأخرى تجارية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) ويتم احتساب مؤشر كونيا من خلال رصد متوسط الحجم المرجح لسعر الفائدة لليلة الواحدة من واقع التعاملات الفعلية بين البنوك في سوق الإنترنت، بعد استبعاد أكبر وأقل ١٥% من التداولات، للتأكد من أن النسبة المرصودة تمثل متوسط معدل الفائدة الخالي من المخاطر (شلاوح، ٢٠٢٣).

وفي حالة رغبة البنك في الاقتراض، فإنه يتقدم بطلب إلى البنك المركزي يوضح خلاله أن حجم السيولة المالية لديه تسمح له بالاقتراض وفقاً لأسعار الفائدة المعلنة بقرار لجنة السياسات النقدية، وبعد دراسة الطلب يقرر البنك المركزي حجم القرض المسموح منحه للبنك مُقدم الطلب، وفي حالة الموافقة يلتزم البنك المقترض بتقديم

أذن خزانة للبنك المركزي كضمانة على جدية السداد، ويكون إجمالي القرض المسموح به أقل بنسبة يحددها البنك المركزي، وتتراوح بين ٣% و ٥% عن قيمة أذن الخزانة المقدمة، تحسباً لتراجع قيمة الأذن جراء تقلبات أسعار الصرف. وتلجأ البنوك إلى الاقتراض من البنك المركزي في حالة شح السيولة المالية بالأسواق، ويكون سعر الفائدة وفق نظام الكوريدور أقل من سعرها بين البنوك التجارية. يرتبط سعر الفائدة الكوريدور بالمدخرين والمقترضين من البنوك حيث يقوم بالتأثير على مدخراتهم وقروضهم، ويتحدد سعر الكوريدور من خلال لجنة السياسة النقدية حيث تعد وحدة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري تقارير ودراسات اقتصادية ومالية ويتم عرضها على لجنة السياسة النقدية وتضمن وتتضمن هذه الدراسات آخر التطورات المحلية والعالمية وتقدير المخاطر المرتبطة في احتمالات التضخم وذلك قبل اتخاذ قرار تحديد أسعار الفائدة الكوريدور، وتتم المتابعة على جانبيين الجانب المحلي والجانب الدولي (Yilmaz et al , 2021):

اولا . الجانب المحلي: حيث يتم متابعة المتغيرات التالية : التضخم ، أسعار الفائدة ، التطورات النقدية والائتمانية ، أسعار الاصول ومؤشرات القطاع الحقيقي .

ثانيا. الجانب الدولي : فيتم دراسة ومتابعة معدلات النمو والتضخم العالمية وأسعار الفائدة العالمية والتوقعات المستقبلية .

كيفية تأثير تغير سعر الكوريدور على كل من المدخرين و المقترضين

اولا. جانب الایداع :

اصحاب (الشهادات - الحسابات - الوداع)

حاملي الشهادات والحسابات والودائع متغيرة العائد هم الفئة الأكثر تأثراً بقرار المركزي سواء بالخفض او رفع الكوريدور اذ ان أسعار فائدة الاوعية المتغيرة والمرتبطة ارتباطاً وثيقاً بسعر الكوريدور المركزي ستخفض تلقائياً في حالة خفض والعكس صحيح عند الرفع، اما عن اصحاب الشهادات والحسابات والودائع ثابتة العائد فلن تتأثر فوائد مدخراتهم وستظل كما هي لحين انتهاء مدة الودعاء (النقيب، ٢٠٢١).

ثانيا. جانب الائتمان :

عند تغيير الكوريدور لا تتأثر اسعار الفائدة الثابتة المتفق عليها مع العملاء الحاصلين على قرض او بطاقات الائتمان من قبل البنك وتظل كما هي لكن سينعكس القرار على الحاصلين على قروض بفائدة متغيرة والراغبين في الحصول على قروض من البنوك بعد قرار المركزي بتغيير الكوريدور.

الأداء المالي

يمثل الأداء المالي مرآة عاكسة لأداء الشركات والمؤسسات المالية حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف و يعبر عن أداء البنوك حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي يمارسها البنك، ويساهم في توفير الموارد المالية وتزويد البنك بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية إحتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم .

ويعتبر الأداء المالي مفهوماً شمولياً وهاماً لأي بنك لانه يعكس مدي نجاحه أو فشله نسبةً لإرتباطه بالجانب المالي الذي يعتبر من أكثر الجوانب الحساسة في البنك. ويحظى الأداء المالي باهتمام كل من أصحاب المصلحة المختلفين داخل وحدة الأعمال وخارجها، بما في ذلك المدير والموظفين ومقدمي الخدمات والدائنين والمساهمين، ويولي المستثمرون اهتماماً أكبر بالأرباح الحالية والمستقبلية لوحدة الأعمال، بينما يحرص الدائنون التجاريون على السيولة الخاصة بهم، بينما يجذب حاملو السندات إلى قدرتهم على التدفق النقدي، ويعرّف (Vuong,2022) الأداء المالي بأنه "مدى نجاح وحدة الأعمال في جمع رأس المال وإدارته واستخدامه في أنشطتها التجارية"، كما حدده (Gofwan, ٢٠٢٢) "هو مقياس شخصي لمدى جودة استخدام وحدة الأعمال للأصول من خلال أسلوب عملها الأساسي المدر للإيرادات."

مفهوم الأداء المالي

لم يتوصل الباحثون إلى إجماع حول مفهوم الأداء المالي لكن يمكن عرض مجموعة من التعاريف التي يمكن أن توصل إلى مفهوم أقرب له. وتعددت التعريفات التي تدور

حول مفهوم الأداء المالي إلا أن جميعها تدل على ذات المعنى الدال على نتيجة الأعمال، ومن هذه التعاريف:

يعرف الأداء المالي على أنه أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في البنك في لحظة معينة ككل أو جانب معين من أداء البنك (Awan & Saeed, 2015). بينما رأى (Poster & Streib, 2015) أن قياس الأداء المالي ما هو إلا عملية معاينة لكافة الإنجازات المتحققة بالإستناد على معايير العمل، ويتيح هذا التقييم وضع معايير بهدف تقييم الأداء المالي بالإعتماد على الأهداف الإستراتيجية والخطط الموجودة في البنك، وتساهم استراتيجية الأداء في بلوغ أهداف البنك لقدرتها على توجيه وضبط جهود العاملين كافة ومراقبتها في جميع المستويات الإدارية في البنك. و يعرف الأداء المالي بأنه مؤشر لمدى مساهمة الأنشطة في خلق الكفاءة والفاعلية في استخدام الموارد المالية المتاحة، من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف الممكنة (دادان، وحفصي، ٢٠١٤)

كما يعرف كذلك على أنه مدى نجاح المنشأة في استغلال كل الموارد المتاحة لديها من موارد مادية ومعنوية أفضل استغلال، وتحقيق الأهداف المحددة من طرف الإدارة (تقي الدين، ٢٠١٤) ويعرف الأداء المالي بأنه الكفاءة و الفاعلية معا للنشاط المتعلق بالمجموعة، أي القدرة على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة بالاستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت تصرف المؤسسة (محب، ٢٠١٩). بينما عرف كل من (عبدالوهاب ورشيد، ٢٠١٤) الأداء المالي بأنه مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفاعلية في استخدام الموارد المالية المتاحة، من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية. كما يعرف الأداء المالي بأنه تعبير عن نشاطات الاعمال باستخدام مقاييس مالية.

مؤشرات قياس الأداء المالي

تعد النسب المالية من أسهل الطرق وأسرعها لإختبار الأداء المالي للمنشأة حيث أن هذه النسب تمكن المنشأة من مقارنة أدائها مع أداء المنشآت المشابهة ضمن نفس القطاع، أو القيام بعملية مقارنة بين أداء المنظمة ووضعها المالي مع نفسها خلال فترة زمنية معينة متعاقبة وذلك لتحديد اتجاهات الأداء لديها، بحيث تصبح عملية القياس

والتقييم ذات معنى (حسيني، والدوري، ٢٠٢٢). وتعرف النسب المالية بأنها تستخدم لتحليل القوائم المالية للبنك وهي عبارة عن عملية النظر في العلاقات بين الأرقام المختلفة في القوائم المالية لمعرفة ما إذا كانت تشير إلى علاقات إيجابية أو سلبية أو التي تتطور داخل البنك (Hock, Roden & Hock, 2020).

وتعتبر نسب الربحية (Profitability Ratios) من أهم مؤشرات قياس الأداء المالي للبنوك فهي تستخدم لقياس كفاءة الإدارة في استغلال الموارد الواقعة ضمن ملكيتها، حيث يتم استخدام هذه النسب بهدف إعطاء تقييم لمدى قدرة الإدارة على توليد الأرباح من الأنشطة التشغيلية ضمن فترة زمنية محددة. وتعرف نسب الربحية بأنها النسب التي، تقيس كفاءة وفعالية إدارة المنظمة في توليد الأرباح عن طريق استخدام أصولها بكفاءة، و أن نسب الربحية هي النسب التي تقيس ربح البنك في ما يتعلق بإجمالي الإيرادات أو مقدار الدخل الصافي من كل جنيه من المبيعات وعائدها على الأصول المستثمرة. حيث تعتبر نسب الربحية من المؤشرات التي يهتم بها حملة الأسهم بشكل ملحوظ كونها تقيس مدى قدرة المنشآت على توليد الأرباح، حيث تمثل تلك الأرباح مصدراً لتوزيع أرباحهم، كما تدل على مدى كفاءة الإدارات في استخدام الموارد المتاحة بالشكل الأمثل لتحقيق الأرباح. (Madushan, & Bogamuwa, 2021)

من أهم المؤشرات التي تقيس الأداء المالي ما يلي (Malik, 2023) :

معدل العائد على الأصول Return On Assets (ROA)

ربما يكون المقياس الأكثر شهرة لأداء البنك هو العائد على الأصول، والعائد على الأصول يقيس مقدار العائد الذي يجنيه البنك على رأس المال الذي استثمره في أصوله، وبالتالي يقيس نجاح البنك في استخدام التمويل لتوليد الأرباح، حيث كلما ارتفع العائد على الأصول، كان ذلك أفضل أو أكثر فاعلية. يعتبر العائد على الأصول أيضاً مقياساً جيداً للملاءة المالية وخطر الإفلاس للبنك (Hock, Roden & Hock, 2020).

ويعد العائد على الأصول هو أحد المؤشرات المالية الهامة التي تستخدم لقياس الربحية وتقييم الأداء المالي للشركات والمؤسسات المالية، ويعبر عن العلاقة بين الأرباح

دور سياسة سعر الفائدة بين البنوك لمدة ليلة واحدة (سعر الكوريدور Corridor Rate) في تأثير العوامل المحددة ...
ياسر محمد السلام محمد الحليم الزيايد

وحجم الأموال المتاحة للإستثمار، إذ يقيس القدرة على تحقيق الأرباح من الأموال المتاحة للإستثمار وبغض النظر عن طرق تمويلها (Zutter & Smart ٢٠٢٠).

صافي الربح بعد الضريبة

العائد على الأصول =

متوسط إجمالي الأصول

عادة ما يتم حساب متوسط إجمالي الأصول على أنه متوسط أرصدة البداية والنهاية للأصول لنفس فترة السنة المالية الواحدة، على النحو التالي (Hock, Roden & Hock, 2002).

الأصول في بداية المدة + الأصول في نهاية المدة

متوسط إجمالي الأصول =

2

حيث كلما زادت نسبة (ROA) يعتبر ذلك مؤشراً إيجابياً وكلما قلت هذه النسبة يعتبر مؤشراً سلبياً على أداء البنك.

معدل العائد على حقوق المساهمين: (ROE) Return On Equity

العائد على حقوق المساهمين يعبر عن العائد الذي يحققه الملاك على استثمار أموالهم بالبنك، ويقرر الملاك الإستثمار بناء على هذه النسبة، أو بتحويل أموالهم في استثمارات أخرى يمكنه جني الأرباح المرتفعة من خلالها، وكلما انخفضت هذه النسبة اعطى ذلك مؤشر سلبى عن أداء البنك .

وبعرف العائد على حقوق المساهمين بأنه مقدار العائد الذي يحصل عليه المستثمر كنتيجة لاستثمار أمواله لدى المنشأة وتحمله للمخاطر، وهو بالتالي يشير الى كفاءة البنك في استخدام هذه الموارد لتحقيق الأرباح، فكلما ارتفع هذا المعدل كلما دل ذلك على الكفاءة بضمان تحقيق عائد أكبر والعكس صحيح.

وبشكل عام يشير العائد على حقوق المساهمين الى صافي الربح المحقق على أموال المستثمرين في البنك، وكذلك يشير الى العائد الذي يحققه المساهمون في البنك او

المؤسسة، ويبين مدى قدرة المؤسسة على استغلال أموال المستثمرين فيه، ويتم احتساب معدل العائد على حقوق المساهمين عن طريق الصيغة التالية:

$$\text{العائد على حقوق المساهمين} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{متوسط إجمالي حقوق الملكية}}$$

العائد على السهم (EPS)

عائد السهم هو مقدار الدخل الذي كان سيحصل عليه صاحب السهم إذا تم دفع ١٠٠% من أرباح البنك. بحيث يمكن توزيع الأرباح أو الاحتفاظ بها في البنك لدعم النمو المستقبلي، وتعد ربحية السهم هو أحد المؤشرات المالية الهامة التي تستخدم لتقييم الأداء المالي للشركات والمؤسسات المالية، ومن المؤشرات الهامة للسعر الحقيقي للسهم لأنه يظهر نصيب كل مساهم من ربح البنك بعد خصم الضرائب (عابد وزلمط، ٢٠١٩).

وتحسب ربحية السهم بعد طرح توزيعات أرباح الأسهم الممتازة من صافي الربح، ثم قسمة هذا الرقم على المتوسط المرجح لعدد الأسهم المتداولة.

صافي الربح بعد الضريبة - أرباح الأسهم الممتازة

= نصيب السهم من الأرباح

المتوسط المرجح لعدد الأسهم المتداولة

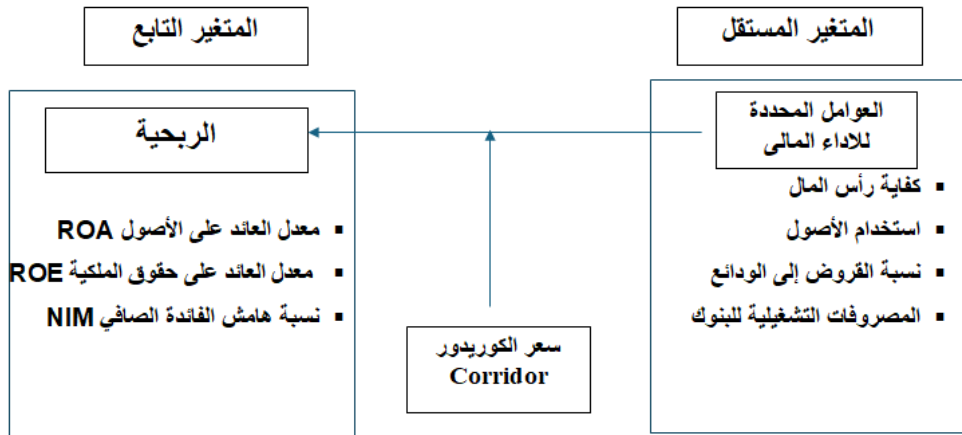
حيث كلما زادت نسبة (EPS) يعتبر ذلك مؤشراً إيجابياً وكلما قلت هذه النسبة يعتبر مؤشراً سلبياً على أداء البنك.

نسبة هامش الفائدة الصافي (NIM)

هامش صافي الفائدة هو نسبة ربحية شائعة تستخدمها البنوك، مما يساعد على تحديد مدى نجاح الشركات في الاستثمار مقارنة بالمصرفيات على نفس الاستثمارات ويتم حسابه على أنه دخل الاستثمار مطروحاً منه مصروفات الفائدة - المقاصة - من خلال متوسط ربح الأصول (صقر وآخرون، ٢٠٢٢).

دور سياسة سعر الفائدة بين البنوك لمدة ليلة واحدة (سعر الكوريدور . Corridor Rate) في تأثير العوامل المحددة ...
ياسر محمد السلام محمد الحليم الأياض

٦- نموذج ومتغيرات الدراسة



٧- فرضيات الدراسة

تتمثل الفرضية الرئيسية الأولى للدراسة في :

يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية من العوامل المحددة للاداء المالي على مؤشرات الربحية في القطاع المصرفي.
ومن الفرضية الرئيسية السابقة تتفرع الفرضيات الفرعية التالية:

- يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية من كفاية رأس المال على ربحية البنوك المقيدة بالبورصة المصرية.
- يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية من استخدام الأصول على ربحية البنوك المقيدة بالبورصة المصرية.
- يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية من نسبة القروض إلى الودائع على ربحية البنوك المقيدة بالبورصة المصرية.
- يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية من المصروفات التشغيلية للبنوك على ربحية البنوك المقيدة بالبورصة المصرية.

دور سياسة سعر الفائدة بين البنوك لمدة ليلة واحدة (سعر الكوريدور Corridor Rate) في تأثير العوامل المحددة ...
ياسر محمد السلام محمد الحليم اللايث

الفرضية الرئيسية الثانية : يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية من معدل الفائدة بين البنوك لليلة واحدة (Corridor) في العلاقة بين العوامل المحددة للأداء المالي وربحية البنوك المقيدة بالبورصة المصرية.

٨- قياس متغيرات الدراسة

العوامل المحددة للأداء المالي :
تمثلت في العناصر التالية:

كفاية رأس المال

تعني قدرة المؤسسة على الحفاظ على رأس المال وتوليد العوائد منه. تقيس كفاية رأس المال مدى قدرة البنك أو المؤسسة المالية على الوفاء بالتزاماتها وتحمل المخاطر.

كيفية قياس كفاية رأس المال:

نسبة كفاية رأس المال: (Capital Adequacy Ratio - CAR) تُحسب كنسبة مئوية من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر.

$$\text{نسبة كفاية رأس المال CAR} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{الأصول المرجحة بالمخاطر}} \times 100$$

تتمثل معادلة كفاية رأس المال كالتالي

$$\text{نسبة كفاية رأس المال CAR} = \frac{\text{Tier 2 Capital} + \text{Tier 1 Capital}}{\text{Weighted Assets - Risk}}$$

حيث :

رأس المال الأساسي: (Tier 1 Capital) يشمل رأس المال الأساسي، مثل الأسهم العادية والاحتياطيات.

رأس المال الثانوي: (Tier 2 Capital) يشمل الديون القابلة للتحويل والموجودات الأخرى.

رأس المال الكلي : مجموع رأس المال من الطبقة الأولى ورأس المال من الطبقة الثانية.

معدل استخدام الأصول (Asset Utilization Ratio)

هو مقياس يُستخدم لتقييم كفاءة الشركة في استخدام أصولها لتحقيق الإيرادات. يشير إلى مدى فعالية الأصول في توليد الإيرادات.

المعادلة:

يمكن حساب معدل استخدام الأصول باستخدام المعادلة التالية:

إجمالي الإيرادات

معدل استخدام الأصول =

إجمالي الأصول

ويشير معدل استخدام الأصول المرتفع بقدرة الشركة على استخدام أصولها بشكل فعال لتحقيق الإيرادات، بينما المعدل المنخفض يشير إلى أن هناك إمكانية لتحسين كفاءة استخدام الأصول. ويساعد هذا المقياس الشركات والمستثمرين في تقييم الأداء المالي والكفاءة التشغيلية.

نسبة القروض إلى الودائع (Loan-to-Deposit Ratio - LDR)

هي مقياس يُستخدم لتقييم مدى قدرة البنك على استخدام الودائع التي يمتلكها لإقراضها. وتعكس هذه النسبة مدى قدرة البنك على تمويل القروض من خلال ودائعه. تقاس من خلال:

١. تحديد إجمالي القروض :حساب إجمالي القروض المقدمة من البنك.

٢. تحديد إجمالي الودائع :حساب إجمالي الودائع المودعة لدى البنك.

المعادلة:

يمكن حساب نسبة القروض إلى الودائع باستخدام المعادلة التالية:

إجمالي القروض

100 ×

نسبة القروض إلى الودائع =

إجمالي الودائع

تشير النسبة المرتفعة من نسبة القروض إلى الودائع إلى أن البنك يستخدم الكثير من ودائعه في الإقراض، مما يمكن أن يزيد من المخاطر المالية، بينما تشير نسبة منخفضة إلى أن البنك يحتفظ بأموال زائدة في شكل ودائع، مما يعني قلة الإقراض، وقد يؤثر على الربحية. وتساعد هذه النسبة البنوك والمستثمرين في تقييم السيولة وإدارة المخاطر.

المصروفات التشغيلية للبنوك

هي التكاليف التي تتحملها البنوك لتشغيل أعمالها اليومية. تشمل هذه المصروفات رواتب الموظفين، الإيجارات، المرافق، التكاليف الإدارية، ونفقات التسويق. وتمثل جميع التكاليف المتعلقة بالتشغيل خلال فترة زمنية معينة، مثل سنة أو ربع سنة. وتشمل: المصروفات الإدارية - المصروفات البنكية - المصروفات التشغيلية الأخرى

المكونات الرئيسية لنظام الكوريدور:

١. سعر الإيداع (حد أدنى لسعر الفائدة):

- هو السعر الذي يقدمه البنك المركزي للبنوك عند إيداع أموالها لديه.
- يشجع هذا السعر البنوك على الاحتفاظ بالسيولة داخل النظام المصرفي بدلاً من إقراضها بأسعار فائدة منخفضة.

٢. سعر الإقراض (حد أقصى لسعر الفائدة):

- هو السعر الذي يفرضه البنك المركزي على البنوك عندما تقترض منه.
- يحدد هذا السعر الحد الأقصى للفائدة التي يمكن أن تتقاضاها البنوك عند الإقراض للعملاء، مما يساهم في الحد من ارتفاع أسعار الفائدة في السوق.

آلية عمل النظام:

- الفارق بين سعر الإيداع وسعر الإقراض : يُحدد هذا الفارق "الممر" الذي يتحرك ضمنه سعر الفائدة في السوق. يُسمح لأسعار الفائدة بين البنوك بالتحرك بحرية ضمن هذا النطاق.

- **التأثير على السياسة النقدية :** يساهم نظام الكوريدور في توجيه السياسة النقدية، حيث يمكن للبنك المركزي تعديل أسعار الإيداع والإقراض لتحقيق أهدافه الاقتصادية مثل السيطرة على التضخم أو دعم النمو الاقتصادي.

الربحية

تمثلت مقاييس الربحية للدراسة الحالية في العناصر التالية:

معدل العائد على الأصول (Return on Assets - ROA)

هو مقياس يُستخدم لتقييم مدى كفاءة الشركة في استخدام أصولها لتحقيق الأرباح. يعكس هذا المعدل الربحية بالنسبة لإجمالي الأصول.

طريقة حسابه:

١. **تحديد صافي الربح :** جمع الأرباح الصافية للشركة بعد خصم الضرائب والمصاريف.

٢. **تحديد إجمالي الأصول :** حساب إجمالي الأصول التي تمتلكها الشركة في نهاية الفترة المالية.

يمكن حساب معدل العائد على الأصول باستخدام المعادلة التالية:

صافي الربح

$$\text{معدل العائد على الأصول (ROA)} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

إجمالي الأصول

يُعتبر ROA أداة مهمة للمستثمرين والمحللين لتقييم الأداء المالي وكفاءة الإدارة في الشركات وتشير نسبة **معدل العائد على الأصول (ROA)** المرتفعة أن الشركة تستخدم أصولها بكفاءة لتحقيق الأرباح، بينما **معدل العائد على الأصول (ROA)** المنخفضة قد يشير إلى أن الشركة غير فعالة في استخدام أصولها لتحقيق العوائد.

معدل العائد على حقوق الملكية (Return on Equity - ROE)

هو مقياس يُستخدم لتقييم ربحية الشركة بالنسبة لحقوق المساهمين. يعكس هذا المعدل مدى كفاءة الشركة في استخدام الأموال المستثمرة من قبل المساهمين لتحقيق الأرباح.

طريقة حسابه:

دور سياسة سعر الفائدة بين البنوك لمدة ليلة واحدة (سعر الكوريدور . Corridor Rate) في تأثير العوامل المحددة ...
ياسر محمد السلام محمد الحليم الزيايد

١. تحديد صافي الربح: جمع الأرباح الصافية للشركة بعد خصم الضرائب والمصاريف.
 ٢. تحديد حقوق الملكية: حساب إجمالي حقوق المساهمين، والتي تشمل الأسهم العادية، الاحتياطات، والأرباح المحتجزة.
- المعادلة:**

يمكن حساب معدل العائد على حقوق الملكية باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100$$

يُعتبر معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) مقياساً مهماً للمستثمرين والمحللين لتقييم أداء الشركة وجاذبيتها كاستثمار، حيث يشير معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) المرتفع أن الشركة تستخدم أموال المساهمين بكفاءة لتحقيق أرباح جيدة، بينما يشير معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) المنخفض إلى أن الشركة غير فعالة في استخدام حقوق الملكية لتوليد الأرباح.

نسبة هامش الفائدة الصافي (Net Interest Margin - NIM)

هامش صافي الفائدة هو نسبة ربحية شائعة تستخدمها البنوك، مما يساعدها على تحديد مدى نجاح الشركات في الاستثمار مقارنة بالمصروفات على نفس الاستثمارات، وهي مقياس يُستخدم لتقييم كفاءة البنك في إدارة الفائدة المكتسبة من القروض مقابل الفائدة المدفوعة على الودائع. تعكس هذه النسبة الربحية الناتجة عن الفائدة.

يمكن حساب نسبة هامش الفائدة الصافي باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{نسبة هامش الفائدة الصافي (NIM)} = \frac{\text{صافي الفائدة}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

أو:

$$\text{نسبة هامش الفائدة الصافي (NIM)} = \frac{\text{الفائدة المكتسبة} - \text{الفائدة المدفوعة}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

دور سياسة سعر الفائدة بين البنوك لمدة ليلة واحدة (سعر الكوريدور . Corridor Rate) في تأثير العوامل المحددة ...
ياسر محمد السلام محمد الحليم الزياده

تحديد الفائدة المكتسبة : جمع جميع الفوائد التي حصل عليها البنك من القروض والمستثمرات.

تحديد الفائدة المدفوعة : جميع الفوائد المسددة على الودائع والقروض الأخرى.

تحديد صافي الفائدة : يتم حساب صافي الفائدة بطرح الفائدة المدفوعة من الفائدة المكتسبة.

ويتم حسابه على أنه دخل الاستثمار مطروحاً منه مصروفات الفائدة – المقاصة - من خلال متوسط ربح الأصول، يُعتبر هذا المقياس أداة مهمة لتقييم الأداء المالي للبنوك والمقرضين، وتعكس نسبة هامش الفائدة الصافي **NIM المرتفعة** أن البنك يدير الفوائد بكفاءة، مما يشير إلى ربحية جيدة. بينما نسبة هامش الفائدة الصافي **NIM المنخفضة** قد تشير إلى أن البنك يواجه تحديات في تحقيق هوامش ربح كافية من الفائدة. ويلخص الجدول التالي مقاييس الدراسة الحالية:

جدول (١) أدوات القياس للدراسة

المتغير	معادلة الحساب	المصدر
المتغير المستقل : العوامل المحددة للأداء المالي		
كفاية رأس المال	$\frac{\text{رأس المال}}{100 \times \text{الأصول المرجحة بالمخاطر}}$	(العراوي، ٢٠٢٣)
معدل استخدام الأصول	$\frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{\text{إجمالي الأصول}}$	(Nsambu, 2024)
نسبة القروض إلى الودائع	$\frac{\text{إجمالي القروض}}{100 \times \text{إجمالي الودائع}}$	(Adeyemi et al, 2023)
المصروفات التشغيلية للبنوك	$\text{المصروفات الإدارية} + \text{المصروفات البنكية} + \text{المصروفات التشغيلية الأخرى}$	(Al-Slehat, 2022)
الوسيط: سعر الكوريدور Corridor System		
سعر للإيداع (حد أدنى لسعر الفائدة)	سعر الفائدة المعلن من البنك المركزي (بعد إجتماع لجنة تحديد السعر)	(Binici et al, 2016)
سعر الإقراض (حد أقصى للفائدة)	سعر الفائدة المعلن من البنك المركزي (بعد إجتماع لجنة تحديد السعر)	(Binici et al, 2016)
المتغير التابع : الربحية		
معدل العائد على الأصول (ROA)	$\frac{\text{صافي الربح}}{100 \times \text{إجمالي الأصول}}$	(الدراجي & بوغازي ، ٢٠٢٢)
معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)	$\frac{\text{صافي الربح}}{100 \times \text{حقوق الملكية}}$	(الدراجي & بوغازي ، ٢٠٢٢)
نسبة هامش الفائدة الصافي (NIM)	$\frac{\text{صافي الفائدة}}{100 \times \text{إجمالي الأصول}}$	(صقر وآخرون، ٢٠٢٢)

٩- مجتمع وعينة الدراسة

تم إختيار مجتمع الدراسة ممثلاً في كافة البنوك العاملة في مصر، وهي البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري، ويبلغ عددها (٣٨) بنك، وتتمثل عينة الدراسة في عدد من البنوك المقيدة في البورصة المصرية والمناح بياناتها في شكل يضمن أفضل تمثيل لمفردات المجتمع وفقاً للتقارير السنوية للبنوك خلال فترة الدراسة.

١٠- حدود الدراسة

الحدود الزمنية : تتمثل الحدود الزمنية للدراسة في الفترة الزمنية من ٢٠١٢ حتي ٢٠٢٣، وهي الفترة التي شهدت العديد من التغيرات والأحداث التي أثرت على القطاع المصرفي والأقتصادي، والتي تلت ثورة يناير ٢٠١١، كما شهدت قرارات الإصلاح الأقتصادي والسياسات النقدية وتحرير سعر الصرف وتعويم الجنيه في مقابل العملات الأجنبية بالإضافة إلى الأزمات العالمية مثل جائحة كورونا وأزمة الحرب الروسية الأوكرانية وما تبعها من تداعيات في الأسواق العالمية والمحلية. ويتم الإعتماد على البيانات ربع السنوية للبيانات المالية لعينة الدراسة.

الحدود المكانية : البنوك العاملة في جمهورية مصر العربية.

١١- مصادر جمع البيانات

تعتمد الدراسة على البيانات الثانوية من خلال مطالعة القوائم المالية والحسابات الختامية المالية المنشورة لعينة الدراسة، وأستخراج البيانات وحساب النسب المالية المطلوبة والخاصة بالدراسة .

١٢- إختبار الفرضيات

إختبار الفرضية الرئيسية الأولى

إختبار الفرضية الفرعية الأولى :

تتمثل في وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية من العوامل المحددة للأداء المالي (كفاية رأس المال - معدل استخدام الأصول - نسبة القروض إلى الودائع - المصروفات التشغيلية) على (معدل العائد على الأصول ROA) للبنوك المصرية المقيدة في البورصة المصرية

دور سياسة سعر الفائدة بين البنوك لمدة ليلة واحدة (سعر الكوريدور . Corridor Rate) في تأثير العوامل المحددة ...
ياسر محمد السلام محمد الحليم الزيايد

ولإختبار الفرضية السابقة يتم إجراء إختبار الإنحدار المتعدد للمتغيرات المستقلة العوامل المحددة للأداء المالي (كفاية رأس المال - معدل استخدام الأصول - نسبة القروض إلى الودائع - المصروفات التشغيلية) على (معدل العائد على الأصول ROA)

جدول (٢) الإنحدار المتعدد للمتغيرات المستقلة على معدل العائد على الأصول ROA

رمز المتغير	المتغير	B معامل الإنحدار	الخطأ المعياري Std. Error	معامل الترتيب Beta	T test	P-Value Sig
C	(Constant)	-4.360	1.755		-2.485	.038
X ₁	كفاية رأس المال	.336	.048	1.212	6.934	.000
X ₂	معدل استخدام الأصول	2.259	.928	.284	2.434	.041
X ₃	نسبة القروض إلى الودائع	.025	.010	.134	2.642	.030
X ₄	المصروفات التشغيلية	-6.176	9.715	-.083	-6.36	.543
معامل الارتباط المتعدد R						
.887						
معامل التحديد R ²						
.787						
قيمة F						
.000						
قيمة P-Value لمعامل F						
.001						

* p < 0.05

** p < 0.01

*** p < 0.001

الجدول السابق يوضح ان

قيمة (P-Value) للمتغير (كفاية رأس المال) = 0.000 وهي قيمة اقل من مستوى المعنوية 0.05 مما يعني وجود تأثير معنوي من نسبة (كفاية رأس المال) على (معدل العائد على الأصول ROA)، وبالتالي على الربحية.

قيمة (P-Value) للمتغير (معدل استخدام الأصول) = 0.041 وهي قيمة اقل من مستوى المعنوية 0.05 مما يعني وجود تأثير معنوي من (معدل استخدام الأصول) على (معدل العائد على الأصول ROA)، وبالتالي على الربحية.

قيمة (P-Value) للمتغير (نسبة القروض إلى الودائع) = 0.030 وهي قيمة اقل من مستوى المعنوية 0.05 مما يعني وجود تأثير معنوي من (نسبة القروض إلى الودائع) على (معدل العائد على الأصول ROA)، وبالتالي على الربحية.

قيمة (P-Value) للمتغير (نسبة القروض إلى الودائع) = 0.043 وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية 0.05 مما يعني عدم وجود تأثير معنوي من (نسبة القروض إلى الودائع) على (معدل العائد على الأصول ROA)، وبالتالي عدم وجود تأثير على الربحية.

معامل الترتيب Beta لمتغير كفاية رأس المال = 1.212 ، وللمتغير معدل استخدام الأصول = 284. ، وللمتغير نسبة القروض إلى الودائع = 134. ، وللمتغير المصروفات التشغيلية = -0.083. ، مما يعني ان أكثر المتغيرات تأثيراً على المتغير التابع (معدل العائد على الأصول ROA)، وبالتالي على الربحية هو المتغير (كفاية رأس المال) لأنه اكبر قيمة معامل ترتيب Beta ثم يليه (معدل استخدام الأصول) ثم يليه نسبة القروض إلى الودائع وأخيراً تعد المصروفات التشغيلية اقل المتغيرات تأثيراً على المتغير التابع (معدل العائد على الأصول ROA)، وبالتالي على الربحية.

معامل الأنحدار (B) للمتغير (كفاية رأس المال) = 0.336. مما يعني انه كل زيادة وحدة واحدة في نسبة (كفاية رأس المال) يقابلها زيادة في (معدل العائد على الأصول ROA) بمقدار 0.336 وحدة، وبالتالي زيادة الربحية بهذا المقدار.

معامل الأنحدار (B) للمتغير (معدل استخدام الأصول) = 2.209. مما يعني انه كل زيادة وحدة واحدة في نسبة (معدل استخدام الأصول) يقابلها زيادة في (معدل العائد على الأصول ROA) بمقدار 2.209 وحدة، وبالتالي زيادة الربحية بهذا المقدار.

معامل الأنحدار (B) للمتغير (نسبة القروض إلى الودائع) = 0.025. مما يعني انه كل زيادة وحدة واحدة في نسبة (القروض إلى الودائع) يقابلها زيادة في (معدل العائد على الأصول ROA) بمقدار 0.025 وحدة، وبالتالي زيادة الربحية بهذا المقدار.

معامل الأنحدار (B) للمتغير (المصروفات التشغيلية) = -6.176. مما يعني انه كل زيادة وحدة واحدة في (المصروفات التشغيلية) يقابلها انخفاض في (معدل العائد على الأصول ROA) بمقدار 6.176 وحدة، وبالتالي انخفاض الربحية بهذا المقدار.

قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.787$ ، مما يعني ان المتغيرات المستقلة (كفاية رأس المال - معدل استخدام الأصول - نسبة القروض إلى الودائع - المصروفات التشغيلية) والتي تناولها النموذج فسرت 78.7 % من التغيرات التي حدثت في المتغير التابع (معدل العائد على الأصول ROA)، وبالتالي الربحية، بينما هناك 21.3 % لم تفسرها المتغيرات المستقلة السابقة وانما ترجع إلى عوامل أخرى لم يشملها النموذج.

دور سياسة سعر الفائدة بين البنوك لمدة ليلة واحدة (سعر الكوريدور Corridor Rate) في تأثير العوامل المحددة ...
ياسر محمد السلام محمد الحليم الأرياض

قيمة $F = 0.000$ وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 ، وكذلك قيمة P-Value المحسوبة لمعامل F $= 101.398$ وهو أكبر من القيمة الجدولية والتي تساوي 1.96 مما يعني ان المتغيرات المستقلة المتغيرات المستقلة (كفاية رأس المال - معدل استخدام الأصول - نسبة القروض إلى الودائع - المصروفات التشغيلية) معاً تؤثر على المتغير التابع (معدل العائد على الأصول ROA)، وبالتالي الربحية.

وبناء عليه يتم قبول الفرضية الفرعية الأولى مما يعني وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية من العوامل المحددة للأداء المالي (كفاية رأس المال - معدل استخدام الأصول - نسبة القروض إلى الودائع - المصروفات التشغيلية) على (معدل العائد على الأصول ROA) للبنوك المصرية المقيدة في البورصة المصرية .

إختبار الفرضية الفرعية الثانية :

تتمثل في وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية من العوامل المحددة للأداء المالي (كفاية رأس المال - معدل استخدام الأصول - نسبة القروض إلى الودائع - المصروفات التشغيلية) على (معدل العائد على حقوق الملكية ROE) للبنوك المصرية المقيدة في البورصة المصرية

ولإختبار الفرضية السابقة يتم إجراء إختبار الإنحدار المتعدد للمتغيرات المستقلة العوامل المحددة للأداء المالي (كفاية رأس المال - معدل استخدام الأصول - نسبة القروض إلى الودائع - المصروفات التشغيلية) على (معدل العائد على حقوق الملكية ROE)

جدول (٣) الإنحدار المتعدد للمتغيرات المستقلة على (معدل العائد على حقوق الملكية ROE)

رمز المتغير	المتغير	B معامل	الخطأ المعياري Std. Error	معامل الترتيب Beta	T test	P-Value Sig
C	(Constant)	-1.961	.751		-2.613	.031
X ₁	كفاية رأس المال	.173	.021	.928	8.339	.000
X ₂	معدل استخدام الأصول	1.204	.397	.225	3.030	.016
X ₃	نسبة القروض إلى الودائع	.022	.004	.175	5.421	.001
X ₄	المصروفات التشغيلية	-16.335	4.157	-.328	-3.930	.004
معامل الارتباط المتعدد R						
معامل التحديد R ²						
قيمة F						
قيمة P-Value لمعامل F						
٣٧٩.٢٠٣						

* $p < 0.05$

** $p < 0.01$

*** $p < 0.001$

الجدول السابق يوضح ان

قيمة (P-Value) للمتغير (كفاية رأس المال) = 0.000 وهي قيمة اقل من مستوى المعنوية 0.05 مما يعني وجود تأثير معنوي من نسبة (كفاية رأس المال) على (معدل العائد على حقوق الملكية ROE)، وبالتالي على الربحية.

قيمة (P-Value) للمتغير (معدل استخدام الأصول) = 0.016 وهي قيمة اقل من مستوى المعنوية 0.05 مما يعني وجود تأثير معنوي من نسبة (معدل استخدام الأصول) على (معدل العائد على حقوق الملكية ROE)، وبالتالي على الربحية.

قيمة (P-Value) للمتغير (نسبة القروض إلى الودائع) = 0.001 وهي قيمة اقل من مستوى المعنوية 0.05 مما يعني وجود تأثير معنوي من (نسبة القروض إلى الودائع) على (معدل العائد على حقوق الملكية ROE)، وبالتالي على الربحية.

قيمة (P-Value) للمتغير (نسبة القروض إلى الودائع) = 0.004 وهي قيمة اقل من مستوى المعنوية 0.05 مما يعني وجود تأثير معنوي من (نسبة القروض إلى الودائع) على (معدل العائد على حقوق الملكية ROE)، وبالتالي وجود تأثير على الربحية.

معامل الترتيب Beta لمتغير كفاية رأس المال = 0.928 ، وللمتغير معدل استخدام الأصول = 0.225 ، وللمتغير نسبة القروض إلى الودائع = 0.175 ، وللمتغير المصروفات التشغيلية = -0.328 ، مما يعني ان أكثر المتغيرات تأثيراً على المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية ROE)، وبالتالي على الربحية هو المتغير (كفاية رأس المال) لأنه اكبر قيمة معامل ترتيب Beta ثم يليه (المصروفات التشغيلية) ثم يليه (معدل استخدام الأصول) وأخيراً تعد (نسبة القروض إلى الودائع) اقل المتغيرات تأثيراً على المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية ROE)، وبالتالي على الربحية.

معامل الأنحدار (B) للمتغير (كفاية رأس المال) = ٠.١٧٣ مما يعني انه كل زيادة وحدة واحدة في نسبة (كفاية رأس المال) يقابلها زيادة في (معدل العائد على حقوق الملكية ROE) بمقدار ٠.١٧٣ وحدة، وبالتالي زيادة الربحية بهذا المقدار.

معامل الأنحدار (B) للمتغير (معدل استخدام الأصول) = ١.٢٠٤ مما يعني انه كل زيادة وحدة واحدة في نسبة (معدل استخدام الأصول) يقابلها زيادة في (معدل العائد على حقوق الملكية ROE) بمقدار ١.٢٠٤ وحدة، وبالتالي زيادة الربحية بهذا المقدار.

معامل الأنحدار (B) للمتغير (نسبة القروض إلى الودائع) = ٠.٠٢٢ مما يعني انه كل زيادة وحدة واحدة في نسبة (القروض إلى الودائع) يقابلها زيادة في (معدل العائد على حقوق الملكية ROE) بمقدار ٠.٠٢٢ وحدة، وبالتالي زيادة الربحية بهذا المقدار.

معامل الأنحدار (B) للمتغير (المصروفات التشغيلية) = -١٦.٣٣٥ مما يعني انه كل زيادة وحدة واحدة في (المصروفات التشغيلية) يقابلها انخفاض في (معدل العائد على حقوق الملكية ROE) بمقدار ١٦.٣٣٥ وحدة، وبالتالي انخفاض الربحية بهذا المقدار.

قيمة معامل التحديد $R^2 = ٠.٧٩٥$ ، مما يعني ان المتغيرات المستقلة (كفاية رأس المال - معدل استخدام الأصول - نسبة القروض إلى الودائع - المصروفات التشغيلية) والتي تناولها النموذج فسرت ٧٩.٥ % من التغيرات التي حدثت في المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية ROE)، وبالتالي الربحية، بينما هناك ٢٠.٥ % لم تفسرها المتغيرات المستقلة السابقة وانما ترجع إلى عوامل أخرى لم يشملها النموذج.

قيمة $F = ٠.٠٠٠$ وهي أقل من مستوى المعنوية ٠.٠٥ ، وكذلك قيمة P-Value المحسوبة لمعامل $F = ٣٧٩.٢٠٣$ وهو أكبر من القيمة الجدولية والتي تساوي ١.٩٦ ، مما يعني ان المتغيرات المستقلة المتغيرات (كفاية رأس المال - معدل استخدام الأصول - نسبة القروض إلى الودائع - المصروفات التشغيلية) معاً تؤثر على المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية ROE)، وبالتالي الربحية.

وبناء عليه ووفق النتائج السابقة يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية مما يعني وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية من العوامل المحددة للأداء المالي (كفاية رأس المال - معدل

دور سياسة سعر الفائدة بين البنوك لمدة ليلة واحدة (سعر الكوريدور Corridor Rate) في تأثير العوامل المحددة ...
ياسر محمد السلام محمد الحليم الزيايد

استخدام الأصول - نسبة القروض إلى الودائع - المصروفات التشغيلية) على (معدل العائد على حقوق الملكية ROE) للبنوك المصرية المقيدة في البورصة المصرية

إختبار الفرضية الفرعية الثالثة :

تتمثل في وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية من العوامل المحددة للأداء المالي (كفاية رأس المال - معدل استخدام الأصول - نسبة القروض إلى الودائع - المصروفات التشغيلية) على نسبة هامش الفائدة الصافي NIM للبنوك المصرية المقيدة في البورصة المصرية

ولإختبار الفرضية السابقة يتم إجراء إختبار الإنحدار المتعدد للمتغيرات المستقلة العوامل المحددة للأداء المالي (كفاية رأس المال-معدل استخدام الأصول-نسبة القروض إلى الودائع- المصروفات التشغيلية) على نسبة هامش الفائدة الصافي NIM

جدول (٤) الإنحدار المتعدد للمتغيرات المستقلة على نسبة هامش الفائدة الصافي NIM

رمز المتغير	المتغير	B معامل الانحدار	الخطأ المعياري Std. Error	معامل الترتيب Beta	T test	P-Value Sig
C	(Constant)	.223	2.239		.100	.923
X ₁	كفاية رأس المال	.335	.062	.806	5.414	.001
X ₂	معدل استخدام الأصول	.504	1.185	.042	.426	.682
X ₃	نسبة القروض إلى الودائع	.031	.012	.110	2.548	.034
X ₄	المصروفات التشغيلية	-29.557	12.399	-.266	-2.384	.044
معامل الارتباط المتعدد R		.٨٨٩				
معامل التحديد R ²		.٧٩١				
قيمة F		.٠٠٠				
قيمة P-Value لمعامل F		٢٠٩.١١١				

الجدول السابق يوضح ان

قيمة (P-Value) للمتغير (كفاية رأس المال) = ٠.٠٠١ وهي قيمة اقل من مستوى المعنوية ٠.٠٥ مما يعني وجود تأثير معنوي من نسبة (كفاية رأس المال) على نسبة هامش الفائدة الصافي NIM، وبالتالي على الربحية.

قيمة (P-Value) للمتغير (معدل استخدام الأصول) = ٠.٦٨٢ وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية ٠.٠٥ مما يعني عدم وجود تأثير معنوي من نسبة (معدل استخدام الأصول) على نسبة هامش الفائدة الصافي NIM، وبالتالي على الربحية.

قيمة (P-Value) للمتغير (نسبة القروض إلى الودائع) = 0.034 ، وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية 0.05 ، مما يعني وجود تأثير معنوي من نسبة (القروض إلى الودائع) على نسبة هامش الفائدة الصافي NIM ، وبالتالي على الربحية.

قيمة (P-Value) للمتغير (نسبة القروض إلى الودائع) = 0.044 ، وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية 0.05 ، مما يعني وجود تأثير معنوي من نسبة (القروض إلى الودائع) على نسبة هامش الفائدة الصافي NIM ، وبالتالي وجود تأثير على الربحية.

معامل الترتيب Beta لمتغير كفاية رأس المال = 0.806 ، وللمتغير معدل استخدام الأصول = 0.042 ، وللمتغير نسبة القروض إلى الودائع = 0.110 ، وللمتغير المصروفات التشغيلية = -0.226 ، مما يعني ان أكثر المتغيرات تأثيراً على المتغير التابع نسبة هامش الفائدة الصافي NIM ، وبالتالي على الربحية هو المتغير (كفاية رأس المال) لأنه اكبر قيمة معامل ترتيب Beta ثم يليه (المصروفات التشغيلية) ثم يليه (نسبة القروض إلى الودائع) وأخيراً (معدل استخدام الأصول) تعد أقل المتغيرات تأثيراً على المتغير التابع نسبة هامش الفائدة الصافي NIM ، وبالتالي على الربحية.

معامل الانحدار (B) للمتغير (كفاية رأس المال) = 0.335 ، مما يعني انه كل زيادة وحدة واحدة في نسبة (كفاية رأس المال) يقابلها زيادة في نسبة هامش الفائدة الصافي NIM بمقدار 0.335 وحدة، وبالتالي زيادة الربحية بهذا المقدار.

معامل الانحدار (B) للمتغير (معدل استخدام الأصول) = 0.004 ، مما يعني انه كل زيادة وحدة واحدة في نسبة (معدل استخدام الأصول) يقابلها زيادة في نسبة هامش الفائدة الصافي NIM بمقدار 0.004 وحدة، وبالتالي زيادة الربحية بهذا المقدار.

معامل الانحدار (B) للمتغير (نسبة القروض إلى الودائع) = 0.031 ، مما يعني انه كل زيادة وحدة واحدة في نسبة (القروض إلى الودائع) يقابلها زيادة في نسبة هامش الفائدة الصافي NIM بمقدار 0.031 وحدة، وبالتالي زيادة الربحية بهذا المقدار.

معامل الانحدار (B) للمتغير (المصروفات التشغيلية) = -0.057 ، مما يعني انه كل زيادة وحدة واحدة في (المصروفات التشغيلية) يقابلها انخفاض في نسبة هامش الفائدة الصافي NIM بمقدار 0.057 وحدة، وبالتالي انخفاض الربحية بهذا المقدار.

قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.791$ ، مما يعنى ان المتغيرات المستقلة (كفاية رأس المال - معدل استخدام الأصول - نسبة القروض إلى الودائع - المصروفات التشغيلية) والتي تناولها النموذج فسرت ٧٩.١ % من التغيرات التي حدثت في المتغير التابع نسبة هامش الفائدة الصافي NIM، وبالتالي الربحية، بينما هناك ٢٠.٩ % لم تفسرها المتغيرات المستقلة السابقة وانما ترجع إلى عوامل أخرى لم يشملها النموذج. قيمة $F = 0.000$ وهي أقل من مستوى المعنوية ٠.٠٥ ، وكذلك قيمة P-Value المحسوبة لمعامل $F = 209.111$ وهو أكبر من القيمة الجدولية والتي تساوي ١.٩٦ مما يعني ان المتغيرات المستقلة المتغيرات المستقلة (كفاية رأس المال - معدل استخدام الأصول - نسبة القروض إلى الودائع - المصروفات التشغيلية) معاً تؤثر على المتغير التابع نسبة هامش الفائدة الصافي NIM، وبالتالي الربحية. وبناء عليه ووفق النتائج السابقة يتم قبول الفرضية الفرعية الثالثة مما يعني وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية من العوامل المحددة للأداء المالي (كفاية رأس المال - معدل استخدام الأصول - نسبة القروض إلى الودائع - المصروفات التشغيلية) على نسبة هامش الفائدة الصافي NIM للبنوك المصرية المقيدة في البورصة المصرية ومن ثم قبول الفرضية الرئيسية مما يعني وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية من العوامل المحددة للأداء المالي على ربحية البنوك المصرية المقيدة في البورصة المصرية.

إختبار الفرضية الرئيسية الثانية

تتمثل الفرضية في وجود إختلاف بين تأثير العوامل المحددة للأداء المالي على ربحية البنوك المصرية المقيدة في البورصة المصرية، بإختلاف دور سعر الفائدة بين البنوك لليلة واحدة (سعر الكوريدور) كمتغير وسيط. وتم استخدام تحليل المسار (Path Analysis) لاختبار الفرضية السابقة وذلك من خلال برنامج AMOS المستخدم لتحليل العلاقة بين العوامل المحددة للأداء المالي وكل من (معدل العائد على الأصول ROA) و(معدل العائد على حقوق الملكية ROE)، نسبة هامش الفائدة الصافي NIM

دور سياسة سعر الفائدة بين البنوك لمدة ليلة واحدة (سعر الكوريدور Corridor Rate) في تأثير العوامل المحددة ...
ياسر محمد السلام محمد الحليم الأرياض

الفرضية الفرعية الأولى

يوجد إختلاف في تأثير العوامل المحددة للأداء المالي على (معدل العائد على الأصول ROA) للبنوك المصرية المقيدة في البورصة المصرية، بإختلاف دور سعر الفائدة بين البنوك لليلة واحدة (سعر الكوريدور) كمتغير وسيط.

وجداول (٥) يوضح نتائج المسار (Path Analysis) بين المتغيرات، وذلك من خلال إيجاد العلاقة بين القيم المعيارية Standardized values للعوامل المحددة للأداء المالي (كفاية رأس المال - معدل استخدام الأصول - نسبة القروض إلى الودائع - المصروفات التشغيلية) و القيم المعيارية Standardized values ل(معدل العائد على الأصول ROA)، وكذلك القيم المعيارية Standardized values للعوامل المحددة للأداء المالي (كفاية رأس المال - معدل استخدام الأصول - نسبة القروض إلى الودائع - المصروفات التشغيلية) مرجحة بسعر الفائدة بين البنوك لليلة واحدة (سعر الكوريدور)

وجداول (٥) يوضح النتائج التالية:

جدول (٥) تحليل المسار لإختبار دور المتغير المعدل لسعر الفائدة بين البنوك لليلة واحدة (سعر الكوريدور) في العلاقة بين تأثير العوامل المحددة للأداء المالي على (معدل العائد على الأصول ROA)

			Estimate	S.E.	C.R.	P
(معدل العائد على الأصول ROA)	<---	كفاية رأس المال	.198	.402	.493	.622
(معدل العائد على الأصول ROA)	<---	معدل استخدام الأصول	-.200	.052	-3.820	***
(معدل العائد على الأصول ROA)	<---	نسبة القروض إلى الودائع	.851	.403	2.110	.035
(معدل العائد على الأصول ROA)	<---	المصروفات التشغيلية	-.541	.193	-2.804	.005
(معدل العائد على الأصول ROA)	<---	سعر الكوريدور	.588	.238	2.473	.013
(معدل العائد على الأصول ROA)	<---	كفاية رأس المال مرجح بسعر الكوريدور	-1.398	.629	-2.223	.026
(معدل العائد على الأصول ROA)	<---	معدل استخدام الأصول مرجح بسعر الكوريدور	.273	.088	3.094	.002
(معدل العائد على الأصول ROA)	<---	نسبة القروض إلى الودائع مرجح بسعر الكوريدور	.968	.540	1.792	.043
(معدل العائد على الأصول ROA)	<---	المصروفات التشغيلية مرجحة بسعر الكوريدور	-.506	.312	-1.623	.105

* $p < 0.05$

** $p < 0.01$

*** $p < 0.001$

دور سياسة سعر الفائدة بين البنوك لمدة ليلة واحدة (سعر الكوريدور . Corridor Rate) في تأثير العوامل المحددة ...
ياسر محمد السلام محمد الحليم الأرياض

من الجدول السابق يتضح ان الدلالة الإحصائية P-Value للعوامل المحددة للأداء المالي : كفاية رأس المال مرجح بسعر الكوريدور ، معدل استخدام الأصول مرجح بسعر الكوريدور ، نسبة القروض إلى الودائع مرجح بسعر الكوريدور، المصروفات التشغيلية مرجحة بسعر الكوريدور جميعها أقل من ٠.٠٥ باستثناء المصروفات التشغيلية مرجحة بسعر الكوريدور.

ويمكن تقييم مدى جودة تطابق نموذج الدراسة الحالية بالاعتماد على المقاييس التالية:

١. **مؤشر جودة المطابق (GFI)** لقياس مقدار التباين في نموذج الدراسة، حيث يقابل هذا المؤشر قيمة معامل التحديد (R^2) في تحليل الانحدار المتعدد، ويشير ارتفاع قيمة هذا المؤشر إلى ارتفاع جودة تطابق نموذج الدراسة الحالية مع بيانات عينة الدراسة (Hair, 2022).

٢. **مؤشر التطابق المقارن (CFI)** حيث يشير ارتفاع قيمة هذا المؤشر إلى ارتفاع جودة تطابق نموذج الدراسة الحالية مع بيانات عينة الدراسة (Hair, 2022).

٣. **مؤشر الجذر التربيعي المتوسط البواقي (RSR)** حيث يشير انخفاض قيمة هذا المؤشر إلى ارتفاع جودة تطابق نموذج الدراسة الحالية مع بيانات عينة الدراسة (Hair, 2022).

كما تبين قيم مؤشرات تطابق النموذج مايلي :

جدول (٦) قيم مؤشرات تطابق النموذج

مربع كاي المعياري CMIN/DF	مؤشر التطابق المقارن CFI	مؤشر جودة التطابق GFI	مؤشر جذر متوسط مربع الخطأ التقريبي RMSEA
0.7438	٠.٩٠٣	٠.٩١٥	732٠.٠

ويتضح ان قيمة مؤشر جودة التطابق، وقيمة مؤشر التطابق المقارن بلغت (٠.٩٠٣) ، (٠.٩١٥) على الترتيب، كما بلغت قيمة مؤشر الجذر التربيعي المتوسط البواقي (0.0732)، مما يشير إلى ارتفاع جودة تطابق نموذج الدراسة الحالية مع بيانات عينة الدراسة، مما يشير إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنموذج الدراسة الحالية.

دور سياسة سعر الفائدة بين البنوك لمدة ليلة واحدة (سعر الكوريدور Corridor Rate) في تأثير العوامل المحددة ...
ياسر محمد السلام محمد الحليم الأياض

الفرضية الفرعية الثانية

يوجد إختلاف في تأثير العوامل المحددة للأداء المالي على (معدل العائد على حقوق الملكية ROE) للبنوك المصرية المقيدة في البورصة المصرية، بإختلاف دور سعر الفائدة بين البنوك لليلة واحدة (سعر الكوريدور) كمتغير وسيط.

وجداول (٧) يوضح نتائج المسار (Path Analysis) بين المتغيرات، وذلك من خلال إيجاد العلاقة بين القيم المعيارية Standardized values للعوامل المحددة للأداء المالي (كفاية رأس المال - معدل استخدام الأصول - نسبة القروض إلى الودائع - المصروفات التشغيلية) و القيم المعيارية Standardized values ل(معدل العائد على حقوق الملكية ROE)، وكذلك القيم المعيارية Standardized values للعوامل المحددة للأداء المالي (كفاية رأس المال - معدل استخدام الأصول - نسبة القروض إلى الودائع - المصروفات التشغيلية) مرجحة بسعر الفائدة بين البنوك لليلة واحدة (سعر الكوريدور)

وجداول (٧) يوضح النتائج التالية:

جدول (٧) تحليل المسار لإختبار دور المتغير المعدل لسعر الفائدة بين البنوك لليلة واحدة (سعر الكوريدور) في العلاقة بين تأثير العوامل المحددة للأداء المالي على (معدل العائد على حقوق الملكية ROE)

		Estimate	S.E.	C.R.	P
معدل العائد على حقوق الملكية ROE	<---	-0.172	.356	-481	.630
معدل العائد على حقوق الملكية ROE	<---	-0.298	.046	-6.410	***
معدل العائد على حقوق الملكية ROE	<---	1.128	.357	3.156	.002
معدل العائد على حقوق الملكية ROE	<---	-0.903	.171	-5.284	***
معدل العائد على حقوق الملكية ROE	<---	.642	.211	3.050	.002
معدل العائد على حقوق الملكية ROE	<---	-2.019	.557	-3.624	***
معدل العائد على حقوق الملكية ROE	<---	.301	.078	3.839	***
معدل العائد على حقوق الملكية ROE	<---	1.266	.479	2.643	.008
معدل العائد على حقوق الملكية ROE	<---	-1.056	.276	-3.820	***

من الجدول السابق يتضح ان الدلالة الأحصائية P-Value للعوامل المحددة للأداء المالي : كفاية رأس المال مرجح بسعر الكوريدور ، معدل استخدام الأصول مرجح بسعر الكوريدور ، نسبة القروض إلى الودائع مرجح بسعر الكوريدور، المصروفات التشغيلية مرجحة بسعر الكوريدور جميعها أقل من ٠.٠٥ .

دور سياسة سعر الفائدة بين البنوك لمدة ليلة واحدة (سعر الكوريدور Corridor Rate) فهي تأثير العوامل المحددة ...
ياسر محمد السلام محمد الحليم الأبادي

جدول (٨) قيم مؤشرات تطابق النموذج

مؤشر جذر متوسط مربع الخطأ التقريبي RMSEA	مؤشر جودة التطابق GFI	مؤشر التطابق المقارن CFI	مربع كاي المعياري CMIN/DF
736٠.٠	٠.٩٢٨	٠.٩١٣	0.7503

كما تبين قيم مؤشرات تطابق النموذج مايلي :

ويتضح ان قيمة مؤشر جودة التطابق، وقيمة مؤشر التطابق المقارن بلغت (٠.٩١٣ ، ٠.٩٢٨) على الترتيب، كما بلغت قيمة مؤشر الجذر التربيعي المتوسط البواقي (0.0736)، مما يشير إلى ارتفاع جودة تطابق نموذج الدراسة الحالية مع بيانات عينة الدراسة، مما يشير إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنموذج الدراسة الحالية.

الفرضية الفرعية الثالثة

يوجد إختلاف في تأثير العوامل المحددة للأداء المالي على معدل العائد على نسبة هامش الفائدة الصافي NIM للبنوك المصرية المقيدة في البورصة المصرية، بإختلاف دور سعر الفائدة بين البنوك لليلة واحدة (سعر الكوريدور) كمتغير وسيط. وجدول (٥ - ١١) يوضح نتائج المسار (Path Analysis) بين المتغيرات، وذلك من خلال إيجاد العلاقة بين القيم المعيارية Standardized values للعوامل المحددة للأداء المالي (كفاية رأس المال - معدل استخدام الأصول - نسبة القروض إلى الودائع - المصروفات التشغيلية) و القيم المعيارية Standardized values لنسبة هامش الفائدة الصافي NIM وكذلك القيم المعيارية Standardized values للعوامل المحددة للأداء المالي (كفاية رأس المال - معدل استخدام الأصول - نسبة القروض إلى الودائع - المصروفات التشغيلية) مرجحة بسعر الفائدة بين البنوك لليلة واحدة (سعر الكوريدور)

وجدول (٩) يوضح النتائج التالية:

دور سياسة سعر الفائدة بين البنوك لمدة ليلة واحدة (سعر الكوريدور . Corridor Rate) في تأثير العوامل المحددة ...
ياسر محمد السلام محمد الحليم الزيايد

جدول (٩) تحليل المسار لإختبار دور المتغير المعدل لسعر الفائدة بين البنوك لليلة واحدة (سعر الكوريدور) في العلاقة بين تأثير العوامل المحددة للأداء المالي على نسبة هامش الفائدة الصافي NIM

		Estimate	S.E.	C.R.	P
نسبة هامش الفائدة الصافي NIM	<---	.626	.247	2.536	.011
نسبة هامش الفائدة الصافي NIM	<---	.007	.032	.214	.831
نسبة هامش الفائدة الصافي NIM	<---	.136	.248	.549	.583
نسبة هامش الفائدة الصافي NIM	<---	-.308	.118	-2.603	.009
نسبة هامش الفائدة الصافي NIM	<---	.118	.146	.805	.421
نسبة هامش الفائدة الصافي NIM	<---	-.769	.386	-1.993	.043
نسبة هامش الفائدة الصافي NIM	<---	.199	.054	3.657	***
نسبة هامش الفائدة الصافي NIM	<---	.044	.332	.132	.895
نسبة هامش الفائدة الصافي NIM	<---	.512	.192	2.668	.049

من الجدول السابق يتضح ان الدلالة الأحصائية P-Value للعوامل المحددة للأداء المالي : كفاية رأس المال مرجح بسعر الكوريدور ، معدل استخدام الأصول مرجح بسعر الكوريدور ، نسبة القروض إلى الودائع مرجح بسعر الكوريدور ، المصروفات التشغيلية مرجحة بسعر الكوريدور جميعها أقل من ٠.٠٥ . بإستثناء نسبة القروض إلى الودائع مرجح بسعر الكوريدور.

جدول (١٠) قيم مؤشرات تطابق النموذج

مؤشر جذر متوسط مربع الخطأ التقريبي RMSEA	مؤشر جودة التطابق GFI	مؤشر التطابق المقارن CFI	مربع كاي المعياري CMIN/DF
747٠.٠	٠.٩٠٣	٠.٨٩١	0.7698

كما تبين قيم مؤشرات تطابق النموذج مايلي :
ويتضح ان قيمة مؤشر جودة التطابق، وقيمة مؤشر التطابق المقارن بلغت (٠.٨٩١ ، ٠.٩٠٣) على الترتيب، كما بلغت قيمة مؤشر الجذر التربيعي المتوسط البواقي (0.0747)، مما يشير إلى ارتفاع جودة تطابق نموذج الدراسة الحالية مع بيانات عينة الدراسة، مما يشير إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنموذج الدراسة الحالية.
وبناء على النتائج السابقة يتم قبول الفرضية الرئيسية الثانية مما يعني وجود إختلاف بين تأثير العوامل المحددة للأداء المالي على ربحية البنوك المصرية المقيدة في

البورصة المصرية، باختلاف دور سعر الفائدة بين البنوك لليلة واحدة (سعر الكوريدور) كمتغير وسيط.

١٠ - مناقشة النتائج والتوصيات

أكدت الدراسة أن العوامل المحددة للأداء المالي تلعب دوراً رئيسياً في تفسير تباينات مؤشرات الربحية لدى البنوك المصرية. كما أن وجود سعر الكوريدور كمتغير وسيط يعكس أهمية عناصر الاقتصاد الكلي والسياسات النقدية في تعديل فعالية هذه العلاقات. وقد أظهرت الأدبيات الحديثة توافقاً واسعاً مع هذه النتائج، مع وجود بعض التباينات التي يمكن تفسيرها بالاختلاف في الهياكل المؤسسية، ونظم الحوكمة، وأطر السياسات النقدية.

حيث أظهرت النتائج وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للعوامل المحددة للأداء المالي - وتشمل كفاية رأس المال، معدل استخدام الأصول، نسبة القروض إلى الودائع، المصروفات التشغيلية - على مؤشرات الربحية المختلفة، وهي: معدل العائد على الأصول (ROA)، معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، ونسبة هامش الفائدة الصافي (NIM). هذه النتائج تؤكد أن الكفاءة التشغيلية والهيكل المالي للبنك تعد من أهم المحددات الأساسية لأداء البنوك.

وتتوافق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة عبد الرحمن، عبد الله (2021) التي بينت أن كفاية رأس المال ومعدل استخدام الأصول لهما تأثير إيجابي على كل من ROA و ROE في البنوك الخليجية. كما دعمت دراسة (Alharbi 2019) النتائج نفسها عند تحليل أداء البنوك الإسلامية والسعودية، مشيرة إلى أن تحسين كفاءة الأصول وخفض المصروفات التشغيلية يزيد من ربحية البنك.

كما أوضحت دراسة (Bitar et al. 2020) أن كفاية رأس المال تشكل عنصراً جوهرياً في دعم قدرة البنك على تحمل المخاطر، مما ينعكس إيجاباً على مؤشرات الربحية. وأظهرت النتائج إلى أن هناك تبايناً في العلاقة بين العوامل المحددة للأداء المالي ومؤشرات الربحية وفقاً لاختلاف سعر الكوريدور، مما يعني أن هذا المتغير يلعب دوراً وسيطاً في تحديد طبيعة التأثير. بعبارة أخرى، قد تؤدي السياسات النقدية

التوسعية أو الانكماشية للبنك المركزي – كما تنعكس في سعر الفائدة لليلة واحدة – إلى تعزيز أو إضعاف العلاقة بين المتغيرات التفسيرية ومؤشرات الربحية. وقد دعمت هذا التوجه دراسات مثل (Ongore and Kusa (2020، والتي أوضحت أن أسعار الفائدة لها تأثير غير مباشر على ربحية البنوك من خلال تأثيرها على تكلفة التمويل والعوائد على الأصول. كما أظهرت دراسة (Khan et al. (2022 أن العلاقة بين الأداء المالي وربحية البنوك تتأثر بتغيرات البيئة النقدية، خاصة في الاقتصادات الناشئة.

وفي دراسة عن سعر الكوريدور في مصر أظهرت دراسة خالد، هالة (2023) أن ارتفاع سعر الكوريدور يؤدي إلى تقليل الفجوة بين الفوائد المدينة والدائنة، مما يؤثر سلباً على NIM، ويضعف من تأثير استخدام الأصول وكفاية رأس المال على مؤشرات الربحية.

في المقابل، وجدت بعض الدراسات نتائج مختلفة. على سبيل المثال، أظهرت دراسة (Mohammed and Sulaiman (2018 في تحليلها للبنوك النيجيرية أن نسبة القروض إلى الودائع لم تكن مؤثرة إحصائياً على ROA و ROE، ما يشير إلى وجود تبانيات هيكلية ومؤسسية بين النظم المصرفية. كما بينت دراسة (El-Ansary and Hafez (2021 في السياق المصري أن كفاية رأس المال قد لا تكون مرتبطة بشكل قوي بالربحية إذا لم تقترن بإدارة فعالة للمخاطر ومزيج تمويلي متوازن.

١١ - التطبيقات العلمية والعملية للدراسة

١١-١ التطبيقات العلمية:

- تساهم الدراسة في إثراء الأدبيات المتعلقة بالعوامل المؤثرة على أداء البنوك من خلال إدماج متغير وسيط نقدي (سعر الكوريدور) في النموذج التحليلي، وهو ما يفتح المجال أمام دراسات مستقبلية تستكشف العلاقة الديناميكية بين السياسة النقدية والأداء البنكي.
- تبرز أهمية دراسة تأثير المتغيرات الكلية بالتزامن مع العوامل الداخلية عند تحليل ربحية المؤسسات المالية، وتدعو الباحثين إلى تطوير نماذج تحليلية أكثر تكاملاً.

١١-٢ التطبيقات العملية:

- تساعد نتائج الدراسة صناع القرار في البنوك المصرية على تطوير استراتيجيات مالية وتشغيلية مرنة تتناسب مع مستويات سعر الفائدة السائدة.
- توضح الحاجة إلى تعزيز كفاءة استخدام الأصول وتخفيض المصروفات التشغيلية كمدخلات مباشرة لزيادة الربحية.
- تشير إلى أهمية تبني إدارة مالية رشيدة تركز على مراقبة تأثير أدوات السياسة النقدية (مثل سعر الكوريدور) على أداء البنك.
- توفر نتائج الدراسة أساساً تحليلياً لصناع السياسة النقدية في البنك المركزي لتقييم أثر تغيرات سعر الفائدة على القطاع المصرفي.

١٢- التوصيات

١. ضرورة تعزيز كفاية رأس المال في البنوك المصرية بما يتناسب مع حجم المخاطر الائتمانية والاقتصادية.
٢. العمل على تحسين معدل استخدام الأصول وتوظيفها بشكل فعال لزيادة كفاءة الأداء المالي.
٣. متابعة والاقبة والتحكم في نسبة القروض إلى الودائع بما يحقق توازن بين السيولة والربحية دون الإفراط في منح الائتمان.
٤. خفض المصروفات التشغيلية من خلال إعادة هيكلة العمليات وتعزيز التحول الرقمي.
٥. ضرورة متابعة تأثيرات أسعار الفائدة قصيرة الأجل، وتحديداً سعر الكوريدور، لدورها في قرارات التسعير والتمويل.
٦. تشجيع البنوك على بناء نماذج تنبؤية تعتمد على المؤشرات الكلية والداخلية لتقييم الأداء المالي.
٧. إجراء دراسات مماثلة تشمل فترات زمنية أطول أو تطبيقات مقارنة بين بنوك القطاعين العام والخاص أو البنوك الإسلامية والتقليدية.

المراجع:

المراجع العربية:

إبراهيم، أحمد عيد (٢٠٢٣) الآثار المتوقعة لرفع سعر الفائدة وتحرير سعر الجنيه على الاقتصاد المصري في ضوء التحديات المعاصرة. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، جامعة جامعة، كلية التجارة

https://cfdj.journals.ekb.eg/ : 4٣٠ (1) 252-215

إسماعيل، محمود إسماعيل محفوظ، محمود، منصور حامد، وسالم، حلمي إبراهيم (٢٠٢١). "أثر التكامل بين معدل كفاية رأس المال والرافعة المالية طبقاً لاتفاقية بازل III على الاستقرار المالي للبنوك". المجلة الأكاديمية للبحوث التجارية المعاصرة، المجلد الأول، العدد الأول.

حافظ، محمود. (2024) كفاية رأس المال في ظل التحديات الاقتصادية العالمية. المجلة العربية للحكومة والرقابة المالية.

الخربوطلي، ماجد محمد يسري (٢٠١٩) ممرات السياسه النقدية واستهداف التضخم ، معهد الدراسات والبحوث البيئية -جامعة عين شمس

بخيت، محمد بهاء الدين، نصر، عبد الوهاب، شحاته، شحاته السيد، وشيخ صالح، رائد فاروق (٢٠٢٢). "دراسة العوامل المؤثرة على كفاية رأس مال البنوك التجارية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية السورية". مجلة البحوث البيئية والطاقة، جامعة المنوفية، قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة، المجلد ١١، العدد ١٩.

رزق، علاء أحمد إبراهيم (٢٠٢٢). "نموذج مقترح للقياس والإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة في البنوك التجارية لتقييم القدرة على الاستمرار". المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، ٣(٢)، جزء ٢.

القصرى، حسن محمد محمد حافظ (٢٠٢٤). "أثر الكفاءة التشغيلية على القوة المالية للبنوك المصرية: البنوك الإسلامية مقابل البنوك التجارية التقليدية". المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد ٥٤، العدد ١، ص ٨٢-٥٣.

العمرأوي، أحمد. (2023) أثر تطبيق مقررات اتفاقية بازل III على الأداء المالي للبنوك العاملة في مصر. المجلة العربية للتمويل والمصرفية.

الدراجي، محمد، و بوغازي، يوسف. (2022) مؤشرات الأداء المالي للبنوك وأثرها على كفاءة السوق المصرفي العربي. المجلة الدولية للعلوم المالية والمصرفية.

نادر، حسن. (2016) أثر كفاية رأس المال على أداء البنوك في مصر. المجلة المصرية للبحوث المالية.

دور سياسة سعر الفائدة بين البنوك لمدة ليلة واحدة (سعر الكوريدور . Corridor Rate) في تأثير العوامل المحددة ...
ياسر محمد السلام محمد الحليم الرياض

رسي، سعيد .(2017) كفاءة استخدام الأصول وأثرها على ربحية البنوك .مجلة الدراسات الاقتصادية.

صقر احمد ، ايمن رجب، مروان عامر، احمد عبد الهادي ابو القاسم (٢٠٢٢) اثر القروض المصرفية المتعثرة على مؤشرات الربحية دراسة مقارنة بين البنوك في مصر وتونس ، مجلة البحوث البيئية والطاقة جامعة المنوفية قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة
عبد الله فاطمة محمد(٢٠٢٠) أثر السياسات النقدية التوسعية على الإستهلاك الخاص لعينة من الدول النامية في الفترة ١٩٩٠-٢٠٢٠ ،"مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول مارس ٢٠٢٢

مرسي منال جابر (٢٠١٧) تقييم فاعلية السياسة النقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف "، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد ٤٧، العدد ٤، كلية التجارة، جامعة عين شمس- 13 .
نادر شعبان إبراهيم (٢٠١٦) دراسة تحليلية لتقييم أداء آلية الإنترنتك الدواري والسياسات النقدية المصاحبة لها وأثرها على السلفة المالية لشركات قطاع التأمين" مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد الثاني، كلية التجارة، جامعة المنوفية.

المراجع الأجنبية:

Adeyemi, Sunday, Ibrahim, Musa, & Owolabi, Tunde (2023). Loan to Deposit Ratio and Bank Profitability in West Africa. West African Financial Review.

Al-Slehat, Zuhair (2022). Operating Expenses and Profitability in Arab Commercial Banks. Middle East Finance Journal.

Awan, Muhammad, & Saeed, Abdul (2015). Defining Financial Performance for Banks. Journal of Financial Management.

Binici, Mahir, Kara, Hakan, & Özlü, Pinar (2016). Interest Rate Corridor and Monetary Policy Implementation in Turkey. Central Bank of the Republic of Turkey Research Notes.

Haznedaroğlu, Cem (2014). The Effect of the Interest Rate Corridor on Financial Stability in Turkey. Central Bank Studies.

Hock, Barry, Roden, Peter, & Hock, Laura (2020). Return on Assets as a Predictor of Bank Solvency. International Journal of Banking.

Hair, Joseph F. (2022). Multivariate Data Analysis. Pearson Education.

- Kara, Hakan. (٢٠١٥). Interest Rate Corridor and the Monetary Policy Stance. ١٠.١٣١٤٠/RG..٢.١.٣٧٧٨.٤٨٠٠
- Madushan, Sahan, & Bogamuwa, Devinda (2021). Bank Profitability and Financial Performance in Emerging Markets. Asian Journal of Economics and Finance.
- Malik, Fahad (2023). Financial Indicators and Bank Efficiency in Developing Countries. Journal of Banking Studies.
- Poster, William, & Streib, Gregory (2015). Performance Measurement in Public and Private Sector Banking. Government and Policy Review.
- Nsambu, Kenneth (2024). Asset Utilization and Financial Performance in Commercial Banks. African Journal of Economics and Finance.
- Moursi Tarek Abdelfattah (2016) Effect of Some Recent Changes in Egyptian Monetary Policy: Measurement and Evaluation
The Cabinet Information and Decision Support Center
- Tetik, Metin & Ceylan, Reşat, 2015. "Analysis of the Effect of Interest Rate Corridor Strategy on Common Stock and Exchange Rate," Business and Economics Research Journal, Uludag University, Faculty of Economics and Administrative Sciences, vol. 6(4), pages 55-69, October.
- Yilmaz, Arzu & Serin, Zehra & Tasdogan, Celal. (2021). The impact of interest rate corridor on monetary policy efficiency: VEC Granger causality evidence from the central bank of the Republic of Turkey. International Journal of ADVANCED AND APPLIED SCIENCES. 8. 75-78. 10.21833/ijaas.2021.09.010.
- Zutter, Chad J., & Smart, Scott B. (2020). Principles of Managerial Finance. Pearson Education.